بسم الله الرّحمن الرحيم

Voice of Bahrain

صوت البحرين

BFM Box 6135,
London, WC1N 3XX, UK

September 2001. Issue No. 224

العدد ٢٢٤، سبتمبر ٢٠٠١م، جمادى الثانية - رجب ١٤٢٢ هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

بعد ثلاثين عاما على الانسحاب البريطاني: الخليج يبحث عن هوية سياسية

كان الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج في العام ١٩٧١ نهاية عهد وبداية مرحلة جديدة في المنطقة. فقد أنهى ذلك الانسحاب احدى صيغ الوجود العسكري والسياسي استمرت اكثر من ١٥٠ عاما بدأت بمعاهدة منع القرصنة في العام ١٨٢٠ وانتهت باتفاقات «صداقة» بين الطرفين. وتتباين الرؤى ازاء ذلك الوجود، فمنها من يقول بان ذلك الوجود كان ضروريا للحفاظ على امن الخليج من اعمال القرصنة في البداية ثم من النزاعات القبلية بين مشايخه، واخيرا لبناء الشكل الحديث للتنظيم الاداري. بينما يقول آخرون ان ذلك الوجود كان عائقا امام تطور المنطقة سواء من حيث البنية السياسية او البنى التحتية، وانه، وان كان شكلا خاصا تحت مسمى الحماية، كان نمطا من انماط الاستعمار الذي هبت الشعوب للقضاء عليه في الخمسينات والستينات. فالوجود البريطاني الذي نجم في الاساس عن حاجة بريطانيا لتأمين طرق التجارة مع الهند من القرصنة البحرية، تطور شيئا فشيئا حتى اصبحت شؤون المشيخات الخليجية تدار من قبل المسؤولين البريطانيين. فعندما كانت اساطيل شركة الهند الشرقية تمخر عباب البحار والمحيطات وعلى ظهرها البضائع المنقولة بين اوروبا وآسيا، كانت بريطانيا في اوج قوتها، لكن تلك الاساطيل كثيرا ما تعرضت لاعمال القرصنة البحرية في اعالي البحار. وادى ذلك الى اقتناع بريطانيا بضرورة التواجد بالقرب من الممرات المائية الدولية لمنع تلك الاعمال. وفي العام ١٨٢٠ وقعت اول اتفاقية مع شيوخ الخليج لمنعهم من ممارسة القرصنة، وفرضت عليهم رفع علم أحمر كاجراء في ذلك الاتجاه.

مع مرور الوقت اصبح لبريطانيا ممثلون في مشيخات الخليج. فكان هناك المعتمد السياسي في اغلب هذه المشيخات وهؤلاء جميعا يتصلون بالمقيم السياسي الذي كان يقيم في مدينة بوشهر الايرانية حتى العام ١٩٤٧ عندما نقل مقر اقامته الى البحرين. وكان المعتمد السياسي يتدخل في ادارة البلاد خصوصا القرارات الكبيرة. وبعد الاصلاحات الادارية في البحرين في ١٩٢٣ اصبح هناك مستشار خاص لحاكم البحرين (تشارلز بلجريف)، وكان بمثابة رئيس الوزراء في اتخاذ القرارات والتعيينات والسياسات الداخلية بشكل عام. واستمر هذا الوضع حتى قررت بريطانيا الانسحاب من الخليج. وخلال تلك الفترة كانت مشيخات الخليج تتسم بقدر كبير من التخلف والفقر ومحكومة بنمط متخلف من النظام السياسي. ووقفت بريطانيا بوجه اية مطالبة شعبية بالاصلاح السياسي. ففي البحرين مثلا، كان الموقف البريطاني يرفض توسيع دائرة المشاركة السياسية ويرفض اتخاذ اي اجراء لاصلاح طريقة الحكم. وفي بعض البلدان مثل مشيخات الصالح المتصالح (دولة الامارات العربية حاليا) لم يؤسس الوجود البريطاني اية مدرسة تعليمية مثلا. ولم تؤسس المدارس والجامعات الا بعد الانسحاب البريطاني. ومع ذلك كان مشايخ الخليج عاجزين عن اتخاذ اي قرار لاصلاح اوضاعهم، وعندما اتخذت بريطانيا في مطلع ١٩٦٨ قرار سحب قواتها من جميع المناطق الواقعة شرق السويس اعترض بعض مشايخ الخليج على ذلك القرار، وحاول ثني الحكومة البريطانية عن قرارها. بل ان بعضهم اقترح تسديد تكاليف ذلك الوجود، لكن القرار كان نافذا، ولم يكن امام مشايخ الخليج الا القبول به.

وعندما جاء الانسحاب في صيف ١٩٧١ كانت الاوضاع مهيأة على عدد من المستويات. فقد حدث اتفاق بين سبع مشيخات خليجية على الدخول في اتحاد فيدرالي سباعي في اطار دولة الامارات العربية المحدودة، الذي لم تنضم اليه كل من البحرين وقطر لاسبابهما الخاصة. وعلى مستوى البحرين كان مصير البلاد قد تحدد. فشاه ايران تنازل عن مطالبة بلاده بالبحرين، واكد مبعوث الامين العام للامم المتحدة رغبة شعب البحرين في الاستقلال. وعلى الصعيد الامني كانت بريطانيا قد نصبت ايان هندرسون، الضابط البريطاني الذي قضى سنوات كثيرة في الخدمة في كينيا، على رأس القسم الخاص بالمخابرات البحرينية ليدشن أسوأ عهد شهدته البلاد في العصور الحديثة. وقبل ذلك كان قابوس بن سعيد قد اصبح حاكما لسلطنة عمان بعد انقلابه على والده الشيخ سعيد بن تيمور في العام ١٩٧٠ ليدشن عهدا جديدا في عمان التي كانت تفتقد لابسط معالم الدولة الحديثة. كما كانت الكويت قد نالت «استقلالها» قبل ذلك بعشرة اعوام وبدأت ممارستها الديمقراطية. اما على الصعيد العسكري فقد دخلت الولايات المتحدة الامريكية على الخط ودخلت مع المشيخات الخليجية في اتفاقات حول استعمال التسهيلات العسكرية التي كانت القوات

التتمة ص ٨

○ ما تزال قضية العاطلين عن العمل تثير قلق المواطنين بسبب عدم اتخاذ قرارات عملية لتوظيفهم. ونظرا للاقتصاد المحدود للبلاد يتطلب حل هذه الازمة قرارا شجاعا من السلطة السياسية بخفض العمالة الاجنبية بنسبة صغيرة بحدود عشرة بالمائة فقط واحلال المواطنين مكانهم. ويبدو ان القرار السياسي لم يتخذ بعد، بل استبدل بقرارات أقل فاعلية مثل تشكيل لجنة لوضع استراتيجية لانهاء البطالة او لجنة شكلية من اعضاء لجنة تفعيل الميثاق، وهي جميعا تعكس غياب القرار السياسي الذي ترفض الحكومة اتخاذه. ومع مرور الوقت اصبحت هناك حالة من التوتر في اوساط العاطلين عن العمل، وسعى بعضهم للقيام بمظاهرة امام وزارة العمل وسط شعور عام بالقلق من تفاقم الامور بسبب هذه القضية. وعلم ان شركة البحرين للاتصالات التي يرأسها الشيخ علي بن خليفة آل خليفة، نجل رئيس الوزراء، ما تزال ترفض اعادة اكثر من خمسين مواطنا الى اعمالهم.

○ ما يزال الغموض يلف قضية تزوير العملة البحرينية قبل عامين. وزاد الوضع غموضا تكتم السلطات على الجهات التي تقف وراء ذلك.. وقد اعتقلت الشرطة الشهر الماضي شخصين يحملان جوازات سفر قبرصية ومعهما مواطن اردني يعيش في البحرين. وبعد ثلاثة اسابيع افرجت المحكمة عنهما بكفالة. وهناك تقارير نشرت في بعض الصحف الغربية بتفصيلات مثيرة عما حدث والجهات التي تقف وراءه. ولكن المواطنين ما يزالون غير مطلعين على ما حدث، ولا عن المبالغ المزورة ولا الجهات التي تقف وراءها.

○ عبّر المواطنون البحرينيون عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لابشع وسائل القمع والتصفية والاعتداء من قبل المحتلين الاسرائيليين، وذلك بمسيرة كبيرة طافت شوارع العاصمة. وشارك في المسيرة عدد كبير من المواطنين من مختلف التيارات الاسلامية والوطنية. ورفعت هتافات حماسية داعمة لصمود شعب فلسطين ومنددة بالسياسة الاسرائيلية والموقف الامريكي. واحرق المتظاهرون العلمين الامريكي والاسرائيلي قبل ان تتفرق المسيرة بسلام. كما اهتم خطباء المسجد بقضية فلسطين، وتعرضوا لها بحماس كبير ومطالبة باعادة النظر في العلاقات مع الولايات المتحدة التي تعتبر اكبر الداعمين لهذا الكيان الغاصب. ويتوقع استمرار الغضب بسبب تواصل القمع الصهيوني. ووقّع المواطنون عريضة شعبية تندد بالسياسات الامريكية الداعمة للكيان الاسرائيلي، وسلمت للسفارة الامريكية بالمنامة. وهناك رغبة عارمة للتظاهر المتواصل ولكن ثمة معوقات رسمية امام ذلك.

○ احتوى التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية للعام ٢٠٠١ اشارة الى المطالبة بمحاكمة ايان هندرسون. وجاء في التقرير ما يلي: «في يناير/كانون الثاني أعلنت السلطات في المملكة المتحدة بدء تحقيق في مزاعم التعذيب الموجهة الى الميجر جنرال هندرسون، وهو بريطاني كان يرأس جهاز الامن والمخابرات في البحرين. وكان الميجر جنرال هندرسون انضم الى جهاز الامن في البحرين عام ١٩٦٦، وتقاعد من جميع مناصبه الرسمية في يوليو/تموز ٢٠٠٠. وأشارت شهادات الافراد التي جمعتها منظمات حقوق الانسان على مر االسنين الى احتمال ضلوع أفرا د من جهاز الامن والمخابرات في تعذيب المعتقلين السياسيين. وفي احدى الحالات قال معتقل سياسي سابق ان الميجر جنرال هندرسون عرّضه لتعذيب نفسي وجسماني».

○ مرّت الشهر الماضي الذكرى الثلاثون لاستقلال البلاد في إثر الانسحاب البريطاني الذي انتهى في ١٥ اغسطس ١٩٧١. ولوحظ غياب اية ا شارة لهذه المناسبة في الاعلام المحلي، الامر الذي أثار استغراب المواطنين. وكتب بعض رموز المعارضة مقالات بالمناسبة نشرت في وسائل اعلام غير بحرينية. وتجدر الاشارة الى ان الانسحاب البريطاني من البحرين ادى الى استقلال البلاد ودخولها عددا من المنظمات الاقليمية والدولية، واجراء انتخابات برلمانية. وأبقى الاستعمار البريطاني وراءه فريقا من ضباط الامن يتزعمهم ايان هندرسون ليستمر في تعذيب ابناء البحرين، وحتى بعد تقاعده ما يزال ذلك الفريق موجودا.

○ تمارس الحكومة سياسة تسويق رموز الحقبة السوداء وذلك بتكليفهم بمهمات رسمية ذات طابع شرفي احيانا. فقد قام الشيخ عبد الرحمن بن جابر آل خليفة، رئيس محكمة امن الدولة السيئة الصيت، بتوزيع اوسمة تقديرية لعدد من موظفي وزارة العدل، واعتبرت تلك الخطوة مؤشرا سلبيا للنوايا وخطوة غير موفقة لترويج عناصر الحرس القديم الذين استغلوا سلطاتهم لسجن ابناء البحرين وتعذيبهم.

الاسلاميون وحقوق الإنسان

بقلم: د. منصور الجمري (ندوة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان بنادي العروبة – ٢٤ اغسطس ٢٠٠١)

تتحدث المفاهيم التى عبر عنها فلاسفة الغرب عن وجود حقوق طبيعية مرتبطة بطبيعة الانسان، وان هذه الحقوق غير لا يمكن فصلها عن طبيعة الانسان، ومنها الحرية والمساواة والحق في السعي لحياة حرة كريمة، والحق في الملكية الخاصة.

منظومة المفاهيم هذه، تداولها الفلاسفة وادخلوا عليها تطويرا هنا وهناك، ولكن بقى المنبع لهذه الفلسفة اصحاب مايسمى ب «مدرسة القانون الطبيعي». هؤلاء الفلاسفة آمنوا بوجود قانون طبيعي يسمو على كل شئ وان الحقوق نابعة من هذا القانون. ولذلك فقد اطلق على حقوق الانسان تعبير «الحقوق الطبيعية».

وتاسيسا على هذه الحقوق الطبيعية نتجت منظومة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافة. ولقد كانت مفاهيم فلاسفة مدرسة القانون الطبيعي هي الموجهة للثورة الانجليزية (الثورة المجيدة لعام ١٦٨٨ وصدور قانون حرية التعبير في ١٦٩٥) والثورة الامريكية لعام (١٧٧٦) والثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩. ويرتبط القانون الطبيعي بمفهوم التعاقد الذي طرحه بصورة مفصلة الفلاسفة الغربيون مثل مونتسيكيو (١٦٨٩ – ١٧٥٥)، فولتير (١٦٩٤ – ١٧٧٨) ، جان جاك روسو (١٧١٢ – ١٧٧٨)، جون لوك (١٧٢٢ – ١٨٠٤) وغيرهم.

فبما ان لكل شخص الحرية والمساواة ، فان عملية ادارة شؤون هذه المجموعة لا تتم الا اذا تنازل طرف لاخر ليسمح له باصدار اوامر تنفيذية. ولهذا فان العقد الاجتماعي ما هو الا تنازل عن جزء من تلك الحرية وجزء من تلك المساواة لكي تسير الامر من خلال هيئة نابعة من الجمع المتساوي، على اساس عقد اجتماعي وقواعد متفق عليها، يطلق عليها اسم الدستور .

تزامن ظهور مفاهيم حقوق الانسان الطبيعية مع بدايات ظهور مفهوم الدولة القومية. فالدولة القومية تراث اوروبي بحث يقوم على اساس سيطرة الملك (او من بيده الحكم) على مجموعة البشر الذين يعيشون ضمن حدود جغرافية معينة. وان هذه السيادة، داخل الحدود الجغرافية، مطلقة لا يحق لاي شخص خارج هذه الحدود ان يتدخل في شؤونها. وقد ظهر مفهوم تحريم التدخل في شؤون الآخر ردا على تسلط البابا والكنيسة الكاثوليكية التى كانت تتدخل في كل صغيرة وكبيرة وتعاقب الناس والعلماء والملوك وغيرهم اذا خالفوا راي الكنيسة الكاثولكية المستبدة. ولكن هذا المفهوم (عدم التدخل في الشؤون الداخلية) اعطى الحاكم المتمركز في منطقة جغرافية معينة سلطات واسعة ضمن مفهوم السيادة المطلقة داخل الحدود الجغرافية. وللرد على وجود مثل هذه السلطة والسيادية، كان لا بد من حماية البشر الذين يسكنون داخل البقعة الجغرافية من التسلط والاضطهاد وهكذا نشأت فكرة السيادة للشعب (مقابل المفهوم الاول اي سيادة الحاكم المطلقة)، وضرورة اجراء الانتخابات للتعرف على رأي الشعب وضرورة رعاية الحقوق وضمانها دستوريا.

لست من اولئك الذي يحاولون القول ان كل شئ حسن لدى غيرنا انما سرقوه من عندنا، ولكني اؤمن بان المعرفة الانسانية انما هي بحر متلاطم الامواج ومتعدد المشارب وهذه المياه تلتقي مع بعضها الاخر وتؤثر في امواج بعضها البعض. يقول الدكتور روبرت كراين، المستشار السياسي الاسبق في الادارة الامريكية في عهد نيكسون والذي اشهر اسلامه منذ فترة ليست قصيرة، بان مدرسة القانون الطبيعي التى اعطت الغرب (اوربا وامريكا) حضارته، انما هي تاثير من المدرسة الاسلامية التى تؤمن بمبدأ الفطرة الانسانية، وهذه المدرسة سبقت الفلسفة الاوروبية بعدة قرون، قبل ان تصل اليها وتتطور على منظومة الحقوق الطبيعية للانسان. ويشير الدكتور كراين الى أن الفكر الاسلامي الذي طرح مفهوم المقاصد والكليات نرى اثره في مفاهيم فلاسفة الغرب الذين مهدوا لنهوضه. فهؤلاء الفلاسفة مثلا طرحوا مفاهيم اساسية حول «النظام والعدالة والحرية» ورأوا ان هذه العوامل مترابطة ولايمكن فصل بعضها عن الآخر. ويشير القرآن الكريم الى الفطرة الانسانية ومتعلقاتها في قوله تعالى : «فطرة الله التى فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله»، «ولقد كرمنا بني آدم»، «هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيأ مذكورا، انا خلقنا الانسان من نطفة امشاج نبتليه فجعلناه سميعا بصير، انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا»، «فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره»، «من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها»، «يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا، ان اكرمكم عند الله اتقاكم».

ولشرح التكريم يقول السيد محمد حسين الطباطبائي في تفسير الميزان «ان التكريم معنى نفسي، وهو جعله شريفا ذا كرامة في نفسه»، والانسان يختص من بين الموجودات الكونية بالعقل ويزيد على غيره في جميع الصفات والاحوال التى توجد فيها والاعمال التى بها.

التعاقد الاجتماعي الذي اعطانا مفهوم الدستور له جذوره الواضحة في المدرسة الاسلامية ، اذ تعتبر صحيفة المدينة التى اصدرها الرسول (ص) عندما اقام حكومته في المدينة واتفق من خلالها مع المسلمين ومع اليهود ومع المشركين على قواعد اساسية وتعاقدية يدافع كل طرف عن الآخر لحماية المدينة المنورة، ويضمن لكل طرف الاحتفاظ بمعتقداته بدون اكراه، تعتبر هذه الصحيفة اقدم وثيقة تعاقدية من نوعها.

بل ان القرآن الكريم طرح مفهوم التعاقد حتى في ابسط الامور، وهي الاستلاف «ياأيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين إلى اجل مسمى فأكتبوه، وليكتب بينكم كاتب بالعدل..» البقرة ٢٨٢.

وتتصدر صحيفة المدينة عبارة هامة تقول «هذا كتاب من محمد بن عبدالله النبي بين المؤمنين والمسلمين من قريش واهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم، انهم امة واحدة من دون الناس» (انظر السيرة النبوية لباقر شريف القرشي). ويشير الشيخ راشد الغنوشي الى ان الصحيفة عندما تتحدث عن «امة واحدة من دون الناس» انما تتحدث عن الامة السياسية وليست الامة الدينية. الامة الدينية (الاسلامية) ترتبط بشي اكبر من صحيفة المدينة، ترتبط بالرابطة الدينية (الاخوة الاسلامية) التي تحدث عنها الاسلام كثيرا. والرابطة الدينية تعلو فوق الجغرافيا والتاريخ، بينما الرابطة السياسية محدودة بالجغرافيا وبالزمن.

ولذا قال الرسول (ص) عن «حلف الفضول» الذي عقد في الجاهلية للدفاع عن المظلوم انه يعتبره قائما وملزما عليه. وقد حضره شخصيا قبل الاسلام، اذ قال (ص): «لقد شهدت مع عمومتي حلفا في دار عبد الله بن جدعان لو دعيت به في الاسلام لاجبت». وهذا التعاقد هو الاساس لرعاية مصالح الناس العامة على اساس المشاركة والتعاون.

يقول الشيخ ميثم البحراني المتوفي في العام ١٢٩٩م (وقبره حاليا في الماحوز) في كتابه «شرح مائة كلمة للامام علي» ان «الحكمة العلمية ثلاثة اقسام: حكمة خلقية، وحكمة منزلية، وحكمة سياسية. وذلك لان كل عاقل لا بد وان يكون ذا غرض في فعله. وذلك الغرض اما ان يكون مختصا به في نفسه وهو علم الاخلاق (الحكمة الخلقية) او يكون مختصا به مع خواصه واهل بيته وهو علم تدبير المنزل (الحكمة المنزلية) واما ان يكون عائدا الى الانسان مع عامة الخلق، وهو علم السياسة». ويضيف: «وقد يزاد في الاقسام رابع، وهو غرض الانسان بالنسبة الى مدينته، وتسمى حكمة مدنية، وهو تعلم تدبير المدينة بكيفية ضبطها ورعاية مصالحها. وهذا علم لابد منه ، لان الانسان مدني بالطبع، فما لم يعرف كيفية بناء المدينة وترتيب اهلها على اختلاف درجاتهم لم يتم مقصوده».

اما الحكمة المدنية فبقول انها «كيفية المشاركة في ما بين اشخاص الناس ليتعاونوا على مصالح الابدان ومصالح بناء نوع الإنسان». ان حديث الشيخ ميثم هو نفسه الحديث المطروح حاليا لتنمية المجتمع المدني من اجل المحافظة على حقوق الناس.

عندما نتحدث عن التقارب الشديد بين مدرسة القانون الطبيعي التى انتجت منظومة حقوق الانسان، والمدرسة الاسلامية، اعلم بان هناك الكثير من المفارقات المطروحه على ارض الواقع. وهذه المفارقات والتحديات، في اعتقادي، يمكن اعادة قراءتها في ضوء الظروف الزمانية والمكانية بدون الاخلال باساسيات الدين. وهذا الامر ليس خافيا على علماء المسلمين، بل ان ابو اسحاق الشاطبي (المتوفي في ١٣٨٨) من المغرب العربي والمقارب لعصر الشيخ ميثم البحراني طرح نظرية مقاصد الشريعة، وهي من اهم النظريات التى ارتكز عليها كثير من مفكري الاسلام في عصرنا الحديث (بدءا بالامام محمد عبده) لتاصيل منظومة حقوق الانسان اسلاميا. يقول الشاطبي ان احكام الشريعة تستهدف مقاصد اساسية وهي الحفاظ على «الدين والنفس والعقل والنسل والمال». وهذه الاسس الخمسة تحتوي على كثير من الحقوق الطبيعية، كحق الحياة وحق التملك ، وحق التحصيل العلمي وحق حفظ النفس من الاذى. لقد اعتبر الشاطبي هذه المقاصد من الضرورات الشاملة لجميع احكام الدين. وواضح من تسلسل الضرورات ان الشاطبي (ومعه علماء آخرون قبله كالجويني والغزالي) قدموا الدين على النفس والعقل والنسل والمال. الدين هو مايسمى أحيانا في التراث الاسلامي «حق الله» «وحق الطاعة» (وماخلقت الجن والانس إلا ليعبدون)، (ان الله لايغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء).

أما الاسس الاخرى فتشمل حقوق البشر، حقوق الإنسان التي لايستقيم العدل إلا بحفظها (ولقد ارسلنا رسلنا بالبينات وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط) ، (وماجعل عليكم في الدين من حرج).

وواضح ان الاختلاف في مفهوم مقاصد الشريعة لدى الشاطبي مع مفهوم حقوق الإنسان المتداول عالميا، هو تضمين وتقديم حق الله على حق الإنسان. على ان هذا التسلسل المطروح لدى الشاطبي متأثر بكونه من الاشاعرة. فالاشاعرة يختلفون مع المعتزلة والامامية بأنهم لايفصلون بين الله وصفات العدل والجمال وغيرها. اذ يعتبرون العدل هو كل مايفعله الله ولاتوجد للعدل (مثلا) صفة مستقلة عن الذات الالهية. بينما يرى المعتزلة والامامية بان الصفات (واهمها صفة العدل) مستقلة عن الذات الالهية ويمكن فهمها بشريا وعقليا. ولذلك فأن الاشاعرة لا يجوزون الحديث عن الصفات بصورة مستقلة.

المفكر الاسلامي الشيخ طاهر بن عاشور (وهو من تونس وتوفي في مطلع السبعينات وكان قد التقى بالامام محمد عبده وتأثر به) طرح فهما حديثا لمقاصد الشريعة وقال بان الهدف (المقصد) الاساسي للشريعة هو حماية الفطرة الانسانية وضمان حرية ارادتها. هذا الفهم المتطور لمقاصد الشريعة بدأ يتداول مؤخرا في الاوساط الاسلامية. وقد خصصت اهم مجلة فكرية

تصدر باللغة العربية في قم المقدسة بايران (قضايا اسلامية معاصرة) عدة اعداد في الاعوام الثلاثة الماضية حول هذا الموضوع الهام، ودعت لاحياء علوم مقاصد الشريعة وفلسفة الفقه.

من جانب آخر، فان تقديم الدين على الحقوق الانسانية موجود في كثير من الثقافات المعاصرة بدون ان يحدث نوع من الحرج. فمثلا، في بريطانيا ترى ان القانون الذي يشرعه البرلمان لا يستطيع تجاوز النص الديني المتبقي في النظام البريطاني. ولذلك يحتوي مجلس اللوردات على عدد من رجال الدين من الكنيسة الانجيلية. وهناك قانون بريطاني لايسمح بالتجديف ضد المعتقدات المسسيحية (اي القانون الالهي) حسب ماتطرحه الكنيسة الانجيلية (احد فروع المذهب المسيحي البروتستانتي). والبرلمان لايحق له ايضا مخالفة أي من الحقوق الثابتة للانسان، وتعتبر هذه الحقوق النابعة من القانون الطبيعي فوق المشرع البرلماني ويجب عليه ان يخضع لها. وبعد ذلك لا يستطيع البرلماني مخالفة الاتفاقيات الدولية (مثلا مع الامم المتحدة والاتحاد الاروبي) والقواعد الدستورية المثبتة في النظام السياسي. وتبقى المساحة الاكبر هي منطقة فراغ، يسمح فيها للمشرع البرلماني بالحرية التامة.

ولدينا من علماء المسلمين كالسيد محمد باقر الصدر ممن طرحوا مفهوم «منطقة الفراغ» بقوة. اذ قال ان الجزء الاكبر من التشريع في الاسلام هو «منطقة فراغ» يسمح للانسان بتداول الرأي فيها واتخاذ قرار بشانها على »اسس منطقية استقرائية». وهذا الطرح لايختلف في جوهره عن الرأي الذي تعمل به عدد من المناهج المؤمنة بحقوق الإنسان. على ان التحديات التى تواجه مفاهيم حقوق الانسان لا تختص فقط ببعض ما ورد في تراثنا الاسلامي، وانما ايضا هناك تهديد حقيقي لمفاهيم حقوق الانسان من مفاهيم فكرية غربية نابعة من بعض مظاهر ما يمسى بفكر »مابعد الحداثة»، الذي لايؤمن بمدرسة القانون الطبيعي ولا يؤمن بثبات الحقائق (كل شئ في فكر ما بعد الحداثة نسبي ومتغير). ولذا فان حقوق الانسان الثابتة حاليا لانها نابعة من فكر مدرسة القانون الطبيعي، ليست ثابتة حسب فكر »ما بعد الحداثة» الذي يجتاح المدارس الفكرية الاوروبية والامريكية حاليا.

اذن، التحديات الفكرية التي تواجه منظومة حقوق الانسان لا تختص فقط بما هو وارد في تراث او فكر معين. واي محاولة لغض الطرف عن تهديد معين والتركيز على آخر، انما انتقائية اتسمت بها بعض الحكومات الغربية (لاسيما الولايات المتحدة) وبعض الحركات المعادية لتراث الامة الاسلامية العظيم.

اننا من اجل ان ننمي انفسنا ومجتمعنا مطالبون بالالتزام بمواثيق اخلاقية ودستورية يشترك فيها الجميع. ولايحق بعد ذلك لاي طرف استئصال طرف آخر من الساحة السياسية. ولذا فأني اطرح على جميع الناشطين في العمل الوطني الاسس التالية لمناقشتها واعتبارها مساحة مشتركة للعمل الوطني:

اولا: المحافظة على الصفة الاسلامية العامة لمجتمعنا البحريني واحترام اركان الدين المتمثلة في الاذان والمسجد والصلاة ورمضان والمواسم الدينية الثابتة في اعراف المجتمع، وعدم تجريح مشاعر الناس بالتهجم على المعتقدات لاسيما مايتعلق بالقرآن الكريم وخاتم الانبياء (ص).

ثانيا: الاعتراف بكرامة المواطن وقيمته المتساوية مع غيره بدون تفريق على اساس العرق او اللون او المذهب او الاصل او غيرها من الفروقات الاخرى.

ثالثا: ضرورة الانصياع لحكم القانون الصادر من المؤسسة التشريعية المنتخبة وتطبيق هذا القانون على جميع المواطنين دون تمييز.

رابعا: الالتزام بحرية الرأي ونشر ثقافة التسام« واحترام الآخرين وعدم التشهير الرخيص بالافكار او الجماعات او الافراد.

الذكرى السادسة والعشرين لحل المجلس الوطني

الاستاذ عبد الرحمن محمد النعيمي

في الثالث والعشرين من أغسطس ١٩٧٥ قدم رئيس الوزراء خليفة بن سلمان الخليفة استقالة حكومته إلى أمير البلاد، الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة، وتم قبولها وتم تكليفه بتشكيل الحكومة في اليوم الثاني، وصدق الأمير على تشكيل الحكومة في اليوم الثالث، ثم صدر يوم ٢٦ أغسطس المرسوم الأميري بحل المجلس الوطني، وحيث ينص الدستور على حق الأمير في حل المجلس الوطني، وتنص مادة منه على أن يعاد العمل بالمجلس خلال فترة أقصاها شهرين، فقد اصدر الأمير مرسوماً آخر بتعليق العمل بكافة المواد المتعلقة بالحياة البرلمانية ، وهو إجراء غير دستوري حيث لا يحق للأمير أن يجمد مواد أساسية في الدستور.

وحيث تم تجميد المواد الأساسية في الدستور، فقد تم العمل بقانون أمن الدولة الذي صدر كمرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة، وتم افتتاح المرحلة المعتمة في تاريخ البحرين الحديث، حيث شنت اجهزة الامن حملة اعتقالات واسعة النطاق بحق النشطاء السياسيين من النواب والنقابيين والسياسيين من الجبهة الشعبية وجبهة التحرير وأنصارهما، خوفاً من اندلاع حركة احتجاجات واسعة ضد هذه الخطوة.

لم يتوقف نضال شعب البحرين وقواه الوطنية والديمقراطية والإسلامية عن المطالبة بإعادة العمل بالدستور وإعادة الحياة البرلمانية والغاء قانون امن الدولة طيلة الفترة المنصرمة، وقدم شعبنا الكثير من التضحيات لتحقيق هذه المطالب، من الشهداء والمعتقلين والسجناء السياسيين والمبعدين، حتى تولى سمو الأمير حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الأمور بعد وفاة والده في ٦ مارس ١٩٩٩، ودشن عهده بخطاب سياسي واعد، ثم قام بسلسلة من التدابير التي أزالت الاحتقان السياسي السابق وفتح الأبواب أمام مرحلة جديدة حيث وجد أن من الأفضل ، بل ومن واجب الحاكم أن يستمع إلى نبضات الشارع وهمومه ويستجيب لها، وهذا ما حصل في شهر فبراير ٢٠٠١ الذي شهد تحولات نوعية في تفكير الحكم، بدءاً من العفو العام غير المشروط عن السجناء والمبعدين والمعتقلين إلى إلغاء قانون أمن الدولة... إي أن الأمير قام بمصالحة كبيرة مع قوى المجتمع ، مما دفع كافة القوى والشخصيات السياسية والاجتماعية إلى التفاعل الإيجابي مع هذه المتغيرات ومباركتها، ثم الانطلاق للعمل النشط والتفاعل مع بعضها البعض لترميم اوضاعها وترتيب صفوفها.

ويبدو أن هاجس ترتيب الأوضاع هاجس مشترك بين السلطة والمعارضة، فقد الحق قانون أمن الدولة وتطبيقاته السيئة ضرراً كبيراً بالدولة والمجتمع، ولم يعد ممكناً إلغاء القانون وتحقيق الانفراج السياسي والدخول مباشرة في الانتخابات العامة للمجلس الوطني، بل أن هناك لحاجة لبعض الوقت قبل الإقدام على هذه الخطوة الكبيرة، وذلك لتتعافى الدولة ورجالاتها ويصبحون قادرين على هضم المتغيرات والخطوات القادمة المتمثلة في المشاركة الشعبية، إضافة إلى ضرورة وضع رجالات في السلطة مؤمنة بحق الشعب في المشاركة، وبحق الشعب في محاسبة المسؤولين ومؤمنة بضرورة التحول إلى دولة القانون والنظام ، بدلاً من دولة الأمن والاحتكار ، ومن ناحية أخرى حاجة القوى السياسية إلى إعادة ترتيب البيوت من الداخل لتتمكن من المساهمة النشطة في المرحلة المقبلة.

ويمكن القول بأنه رغم كل القمع الذي سلط على الحركة الديمقراطية قبل الاستقلال ، فانه لم يكن بمستوى القمع الذي سلط على الحركة السياسية في أعقاب قانون أمن الدولة وخاصة في السنوات الأخيرة منذ ١٩٩٤، وهذا مؤسف للغاية ، حيث توقع الناس أن تكون مرحلة الاستقلال اكثر ديمقراطية وأمناً من المرحلة الاستعمارية، لكن المنطقة العربية، وليس فقط في البحرين، تتحدث وتترحم على مراحل الوجود الاستعماري لأن الطاقم المحلي الذي ورث الاستقلال كان أكثر عنفاً في تعاطيه مع المجتمع وقواه السياسية من الطاقم البريطاني أو الاستعماري. وهذا لا ينسينا لحظة أن الطاقم الأمني الذي واكب الاستقلال وحتى نهاية الألفين كان هو الطاقم الأمني البريطاني بقيادة المرتزق البريطاني أيان هندرسون، وان الحكم لا يثق أن يضع في الأجهزة الأمنية مواطنون يحبون شعبهم، بل مواطنون يكرهون شعبهم ولا يترددون عن قتل المعارضين السياسيين في السجون أو برصاص الشرطة.

وبالرغم من أهمية تغيير العقلية التي تسود الحكومة، واستبدالها بعقلية قانونية سياسية وليس عقلية امنية بوليسية، فاننا بحاجة ماسة الى المجلس الوطني باسرع وقت ممكن، ولا يجب التمطيط وتأخير حق الشعب في المشاركة السياسية عبر المجلس الوطني المنتخب الكامل الصلاحيات التشريعية والرقابية. فخلال الأشهر القليلة الماضية من عمر الانفراج السياسي، بان واضحاً الارباك الذي يسود الجميع: فليس هناك رقابة على الحكومة وتصرفاتها، وصرفها للمال العام، وخططها لحل المشكلات الكبيرة التي تواجهها البلاد، وخاصة موضوع البطالة.

وبالرغم من إلغاء قانون أمن الدولة، فان القوانين التي صدرت بروحية أمن الدولة لا تزال سارية المفعول، وهي موضع نقاش في المنتديات وفي لجنة تفعيل الميثاق، بينما يحتاج الامر إلى تعديلها من قبل الدائرة القانونية في مجلس الوزراء، وتكون بديلاً عن القوانين الحالية وتبقى حتى يتم انتخاب المجلس الوطني للتصديق عليها أو إلغائها أو تعديلها.

وبالرغم من الانفراج السياسي، فان قوى وفعاليات المجتمع لا تزال تفتش عن المخارج الأفضل لحركتها، سواء القطاع العمالي او النسوي، او الطلابي او الشبابي او القوى السياسية الفاعلة التي تجد الحاجة الى وجود علني شرعي، بدلاً من الاستمرار في العمل غير الشرعي.

نتفهم جيداً صعوبة المرحلة والحاجة الماسة الى تثبيت النهج الاصلاحي، بحيث يكون الانفراج دائماً، وتغادر البلاد كلية تلك العقلية التي سادت خلال القرن المنصرم، ويتم المزيد من التفاهم والتناغم بين الاسرة الحاكمة والشعب، ونتخلص تدريجياً من العقلية الطائفية، ومن التمييز بين المواطنين، في كافة المواقع.

الأولوية لتثبيت النهج الديمقراطي واستمراره بحيث يصعب على الحرس القديم العودة إلى المرحلة السابقة، وندعم كل الخطوات الاصلاحية التي يتقدم بها الأمير وولي عهده.

وهذا يتطلب الرقابة المجتمعية على كافة مواقع الخلل في حياتنا، في القطاع العام والخاص، وكشف الممارسات الخاطئة للأفراد والمسؤولين بحيث نساعد الحكم على التخلص من الموظفين الفاسدين، ليحل محلهم موظفون يحبون شعبهم ويحبون تقديم الخدمة له، ويرفضون الرشوة ونهب المال العام، وبالتالي يكونون نموذجاً للرجل المناسب في المكان المناسب.

وحيث إننا بحاجة إلى رجال يملكون الكفاءة والقدرة ليكونوا في المجلس النيابي، فان التيار الديمقراطي يمكن ان يقدم عدداً من الشخصيات خلال هذه الفترة الانتقالية ، ويعيد ترتيب صفوفه ليكون لديه لجان متخصصة تساعده على تفهم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وسواها من اوجه الحياة في المجتمع.

كيف نخدم شعبنا. كيف نكون مفيدين لبلادنا. هذا هو الهاجس الذي يجب أن يكون محركاً لنا في كافة النشاطات التي نقوم بها، وفي كل المواقع المتواجدين فيها.

يوميات البحرين في شهر أغسطس ٢٠٠١

٣٠ يوليو

● ما يزال المواطنون ينتظرون تفصيلات رسمية حول الشخصين اللذين اعتقلا الاسبوع الماضي، بتهمة المساس بالامن الوطني. وكان الرجلان، كوستاس بوليميديوتيس وأندرياس بابفيانيس، وهما «رجلا اعمال» قبرصيان، قد توجها الى البلاد قبل اكثر من اسبوعين ومعهما مواطن أردني مقيم بشكل دائم في قبرص، وشوهدا وهما يسددان فاتورة الفندق بصحبة رجل شرطة ومسؤول بوزارة الخارجية البحرينية. وأكدت وزارة الخارجية يوم الخميس الماضي اعتقال هذين الرجلين. ولم تعرف بعد طبيعة النشاط الذي قاما به، وما اذا كانا يعملان لجهة اجنبية. وقد تكتمت وزارة الخارجية على خبر الاعتقال الذي يعتقد انه يتعلق بعمل مخابراتي كبير، وصدرت اوامر لوسائل الاعلام الحكومية بتجاهل القضية. بينما يطالب المواطنون معرفة القضية بتفصيلاتها والجهات التي تقف وراءها. وأعلن لاحقا ان اعتقالهما مرتبط بعملية تزوير العملة البحرينية قبل عامين.

● برغم قراراعادة المفصولين الى اعمالهم بشركة اتصالات البحرين، بتلكو، ما يزال هناك ١٤ موظفا ترفض الشركة اعادتهم. وقد التقى هؤلاء قبل يومين مع مسؤولين بالشركة لمناقشة اوضاعهم، ولكن اولئك المسؤولين لم يكونوا ايجابيين. ويشعر هؤلاء المفصولون بأوضاع نفسية سيئة نتيجة الانتظار الطويل وعدم بروز مؤشرات من الوزارة لحل مشكلتهم.

● وكان اكثر من خمسين شخصا من العاطلين قد شاركوا يوم امس الاول في احتجاج سلمي بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ضد استمرار تجاهل الوزارة مستقبلهم الوظيفي. ورفعوا لافتات تطالب بايجاد فرص عمل لهم،. ولكن فوجي هؤلاء باقتحام احد عناصر جهاز التعذيب، وهو العقيد عيسى فليفل ومعه مجموعة من رجال الامن. وقام هؤلاء بازالة الملصقات ومصادرة المستندات الرسمية الخاصة بالعاطلين المحتجين، قبل ان يصدر اوامره لهم بمغادرة الوزارة. وبعد تدخل من بعض الناشطين في قضية العاطلين، وافق فليفل على تخصيص قاعة بالوزارة يتجمع فيها هؤلاء ما بين الساعة السابعة صباحا والثانية ظهرا، اي الاحتجاج داخل قاعة مغلقة لا يراهم فيها احد. وقال احد المحتجين: «لا فائدة من هذا كله، فلن تحل مشكلتنا الا بقرا رسياسي»، وقال آخر: «أريد مقابلة الوزير»، وطالب ثالث بتغيير الوزير. واضاف رابع: «منذ ثلاث سنوات وأنا عاطل عن العمل فما جدوى الصبر؟». وطالب المحتجون باعادة الاوراق التي صادرها فليفل منهم، مؤكدين ان دستور ال بلاد يكفل لهم حق التعبير عن الرأي.

● وعلى صعيد آخر أعرب المشاركون في ورشة العمل التي نظمتها الجمعية البحرينية لحقوق الانسان بدعم من مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان بالامم المتحدة، عن قلقهم البالغ من استشراء ظاهرة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الاجانب في العالم. وجاء في بيان اصدروه في نهاية اللقاء الذي تم في البحرين ست توصيات تحث الحكومات العربية على توقيع الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الانسان، وتعديل قوانين الدول العربية بما يتلاءم مع مكافحة العنصرية والتمييز العنصري ويحقق احترام حقوق الانسان، ادخال مفاهيم حقوق الانسان في التربية، نشر مفاهيم مناهضة العنصرية عبر القنوات الفضائية والانترنت، نشر الوعي بها عن طريق المؤسسات بالجمعيات الاهلية، وتوفير الفرصية للشباب للانخراط دخل مؤسسات المجتمع المدني. واكدت الندوة على ضرورة احترام حقوق المرأة.

● ومن جهة اخرى عبر عدد من رجال الاعمال عن انزعاجهم لاستمرار الركود الاقتصادي في البلاد وعجز الحكومة عن ضخ روح جديدة في السوق. ويشترك في هذا الشعور أغلب قطاعات التجار الذين لم يلاحظوا اي تطور في هذا الجانب. ويقول احدهم: «ليس هناك ثقة بالسوق، ولا نرى المستثمرين الاجانب أو الشركات تهرع الى البلاد للعمل بينما تتمتع مناطق خليجية اخرى بحيوية تجارية واسعة». وبرغم حالة الاستقرار التي شهدتها البلاد منذ مطلع العام لا يوجد اقبال شديد على السياحة، بينما يلاحظ توسع القطاع الفندقي في الدول الخليجية الاخرى. وقال رجل اعمال بحريني: «سفاراتنا تعقد تأشيرات رجال الاعمال الراغبين في الاستثمار، وتسجيل الشركات يستغرق شهورا، برغم ما يدعيه المسؤولون ان ذلك لا يستغرق الا يومين او ثلاثة». واضاف تاجر آخر: «لم يتغير شيء حتى الآن، فالاشخاص الذين تسببوا في الكساد ووقف الاقتصاد لم يتغيروا، وكل ما حدث ان هناك كلاما متواصلا عن الميثاق الوطني بدون اية انعكاسات اقتصادية فعلية».

١ أغسطس

● عبّر شعب البحرين عن غضبه الشديد للجريمة التي ارتكبها العدو الاسرائيلي يوم امس بحق ثمانية فلسطينيين، وطالب بقطع كافة العلاقات مع هذا الكيان الغاصب، ووقف اية اتصالات معه. وشارك خطباء المساجد وبعض الصحافيين في التنديد بهذه الجريمة، ويتوقع استمرار الاحتجاجات الشعبية ضد قوات الاحتلال في الايام المقبلة. وكانت طائرة عمودية من نوع أباتشي قد شنت عدوانا بالصواريخ على شقة كان الشهداء بها. وقد استشهدوا جميعا وبينهم طفلان. وعمت حالة الغضب انحاء العالمين العربي والاسلامي، واطلقت صرخات المطالبة بمقاطعة البضائع الامريكية بسبب الدعم غير المحدود الذي تقدمه الحكومة الامريكية لقوات الاحتلال. وكان شعب البحرين قد استقبل الاسبوع الماضي وفدا يمثل أطفال فلسطين، حيث أقيم مهرجان الطفل الفلسطيني بصالة مدرسة الشيخ عبد العزيز بمبادرة من اللجنة الاهلية لدعم الانتفاضة الفلسطينية ولجنة طفل المستقبل. وأدانت طفلة بحرينية حالة اللامبالاة التي تعيشها الشعوب العربية واتهمتها بالتهاون في مؤازرة الشعب الفلسطيني. وعبّرت عن عدم ارتياحها لرد الفعل المؤقت قائلة: «انت تنفعلون وتخرجون في مظاهرات صاخبة، تفرغون شحنة الغضب ثم تذهبون الى النوم لتنام معكم ضمائركم وتستريح متباهين بما قدمتموه لأجل فلسطين». ثم نزلت من المنصة وهي تجهش بالبكاء.

● ومن جهة اخرى بعث المشاركون في اعمال ورشة العمل الاقليمية للشباب العربي الذي أقيم مؤخرا في البحرين رسالة الى السيدة ماري روبنسون، المفوضة السامية لحقوق الانسان بالامم المتحدة، استنكروا فيها التصريح الذي أدلت به للاذاعة البريطانية حول القرار ٣٣٧٩ الصادر عن الامم المتحدة الذي يعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية. وقالوا ان هذا التصريح يتناقض مع تصريحات سابقة حول العنصرية ادلت بها السيدة روبنسون. وجاء في ختام الرسالة: «نأمل اعادة النظر في ما أدليتم نه من تصريح في هذا الأمر، والتأكيد على ادراج بند ان الصهيونية هي شكل من أشكال التمييز العنصري في أجندة المؤتمر، وذلك لان «التمييز العنصري ضد شعبنا الفلسطيني يعتبر من أهم اولوياتنا».

ما تزال قوات الامن تمارس استفزازاتها ضد الرموز الشعبية المعروفة. فقد قال شهود عيان ان ثلاث سيارات تابعة لجهاز الامن الذي أسسه ايان هندرسون شوهدت عند مدخل احد المنازل بمنطقة جدحفص بينما كان بعض المواطنين يحضرون جلسة هناك. وكان هذا المنظر استفزازيا للمارة الذين سجلوا ارقام السيارات. وكان هناك أمل بان تختفي مشاهد الشرطة السرية التي تراقب المواطنين وتحصي في انفاسهم. وقال أحد الرموز الدينية المعروفة ان سيارات المخابرات ما تزال تراقب منزله بشكل شبه متواصل. وطالبت المعارضة بانهاء الظواهر التي تكرس مفهوم «الدولة البوليسية» في الاذهان.

● عبر صيادو السمك البحرينيون عن قلقهم الشديد على مهنتهم نتيجة اختراقها من قبل العمالة الوافدة، والتخريب البيئي الذي تتعرض له مناطق الصيد. جاء ذلك بندوة اقيمت بنادي الحالة وتحدث فيها عدد من المدعوّين. وذكر من بين ذلك التلوث النفطي وتدمير الشعب المرجانية وتدمير البيئة الساحلية بواسطة الردم والدفان البحري والصيد الجائر. وقال الصيادون في مداخلاتهم ان العمالة الاجنبية التابعة لبعض الافراد اصبحت تهدد الصيادين البحرينيين في ارزاقهم. وقال احدهم ان هناك خطرا على المهنة «من التلاعب الذي يحدث في البحر والدعم الذي يلقاه هؤلاء العمال الاجانب من قبل البعض». وأشار آخر الى الشباك الاسرائيلية التي اصبحت تدخل البلاد بصورة غير قانونية وطالب بمنعها، وقال آخر ان هذا الشبك (الغزل) يسبب ضررا كبيرا للبيئة البحرية. وقال بحار آخر ان بعض الشركات ترمي قمامتها في البحر وتحتوي احيانا على مواد كيماوية مضرّة بالبيئة البحرية، متسائلا عن دور البلدية وخفر السواحل من كل هذه الممارسات غير القانونية التي تضر البيئة وتهدد الوجود السمكي الذي هو عصب الحياة لقطاع واسع من شعب البحرين.

٣ أغسطس

● احتوى التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية للعام ٢٠٠١ اشارة الى المطالبة بمحاكمة ايان هندرسون. وجاء في التقرير ما يلي: «في يناير/كانون الثاني أعلنت السلطات في المملكة المتحدة بدء تحقيق في مزاعم التعذيب الموجهة الى الميجر جنرال هندرسون، وهو بريطاني كان يرأس جهاز الأمن والمخابرات في البحرين. وكان الميجر جنرال هندرسون انضم الى جهاز الامن في البحرين عام ١٩٦٦، وتقاعد من جميع مناصبه الرسمية في يوليو/تموز ٢٠٠٠. وأشارت شهادات الافراد التي جمعتها منظمات حقوق الانسان على مر السنين الى احتمال ضلوع أفراد من جهاز الامن والمخابرات في تعذيب المعتقلين السياسيين. وفي احدى الحالات قال معتقل سياسي سابق ان الميجر جنرال هندرسون عرّضه لتعذيب نفسي وجسماني». وهناك مطالبة شعبية ودولية بالتحقيق في جرائم انتهاك حقوق الانسان خلال الحقبة السوداء وتقديم المتهمين بارتكابها الى محاكمة عادلة.

● وفي المنامة قدمت مجموعة من المواطنين قبل يومين عريضة الى السفارة الامريكية تندد بالمساندة الكبيرة التي تقدمها الحكومة الامريكية لقوات الاحتلال الاسرائيلي المستمرة في انتهاك القوانين والعراف الدولية والتي تمارس القتل والتعذيب والارهاب ضد المواطنين الفلسطينيين. واشتملت العريضة على اكثر من ٩٠٠٠ توقيع من المواطنين والمقيمين في البحرين. وقالت العريضة ان شعب البحرين يعبر عن احترامه للشعب الامريكي «الا اننا نستنكر المساندة والدعم الذي تقدمه الحكومة الامريكية للكيان الصهيوني على جميع المستويات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية في ظل قيام الدولة الصهيونية بانتهاكات فادحة ضد الانسانية على الارض الفلسطينية». وضم الوفد الذي قدم العريضة كلا من المحامي عبد الله هاشم ومحمدعبد الله فخرو وعبد الرحمن الحمّاد ورملة جواد.

● وهناك استياء كبير في اوساط المواطنين بعد قيام بنك البحرين التجاري بتسريح ٦٠ موظفا بحرينيا. وكان البنك قد أجبر الموظفين المذكورين على قبول عرض يتم بموجبه تعويضهم براتب شهر عن كل سنة من الخدمة. وحيث لم يكن امام الموظفين سوى هذا العرض اضطروا للقبول به. ولم تجر الحكومة اي تحقيق في ما قام به البنك، ولم يطرح البنك اسبابا مقنعة لفصل هؤلاء المواطنين عن وظائفهم مع الابقاء على العمال الاجانب.

● وعلى صعيد آخر كتب الدكتور علي خليفة الكواري بحثا بعنوان «مداخل مرحلية لتعزيز الديمقراطية في البحرين». وجاء في البحث «ان اهل البحرين مهيأون حضاريا وموضوعيا ونفسيا ومصلحيا لبدء عملية تحول ديمقراطي رائد في المنطقة». وأجمل

يوميات البحرين في شهر أغسطس ٢٠٠١

الدكتور الكواري ملاحظاته في: عدم تعديل الدستور الا وفق احكامه، تجسيد الحركة الديمقراطية في تجمع دستوري، تكريس الاندماج الوطني في تنظيمات المجتمع المدني، تنمية مصادر ووسائل المشاركة السياسية، تنمية الثقافة الديمقراطية ونشرها. واعتبر الدكتور الكواري ان هذه المداخل «استراتيجية لتعزيز الديمقراطية في البحرين بعد العودة المنتظرة للعمل بالدستور». وكان الدكتور الكواري يتحدث بنادي العروبة في المنامة.

● ومن جهة اخرى ما تزال هناك صعوبة في جذب الاستثمارات الاجنبية الى البلاد. وتعكس الارقام التي صدرت مؤخرا تواضع التطور الاقتصادي برغم المحاولات الحكومية لتحريكه. ويحتاج ذلك لترسيخ قناعة المستثمرين باستقرار الوضع السياسي في البلاد ووضع تشريعات اقتصادية واجرائية تشجع المستثمرين. وقد ذكر تقرير الشركة العربية للضمان الاستثماري ان اجمالي الناتج المحلي في العام ٢٠٠٠ بلغ ٢,٧ مليار دينار مع نمو اقتصادي بمعدل ٤ بالمائة مقارنة بـ ٣ بالمائة في العام السابق. ولاحظ التقرير صعود الصادرات لتصل ٥,٦٨ مليار دولار مقارنة بـ ٤,١٣ مليار دولار في ١٩٩٩ اي بزيادة تبلغ ٣٧ بالمائة. لكن الفائض التجاري بلغ ١,٥٦ مليار دولار مقارنة بـ ٥٣٤٤ مليار دولار في ١٩٩٩.

٨ أغسطس

● عقدت وزارة العمل يوم امس بفندق الريجنسي اجتماعا لمناقشة «استراتيجية» لمواجهة البطالة. وحضر الاجتماع ممثلو الجمعيات وشخصيات عامة، و جاء الاجتماع بعد فشل المشاريع التي طرحت منذ السبعينات لحل ازمة البطالة. ويتساءل المراقبون عن معنى عقد هذا الاجتماع بينما المشكلة لا تتجاوز توظيف عشرين الف مواطن في ظل وجود قرابة مائتي الف عامل اجنبي. وعلق احد الباحثين عن وظيفة بالقول: ما أكثر الاجتماعات وأقل القرارات». ولزيادة التعقيد عقدت وزارة العمل اتفاقا مع مؤسسة «آرنست أند يونغ» لـ «تنفيذ البرنامج الوطني لتدريب وتوظيف ٤٠٠٠ بحريني على مدى سنتين». واعتبرت وزارة العمل ان هذا الاتفاق «يدشن مرحلة جديدة من التعاون بين الدولة ومؤسسات القطاع الخاص». ولم تتضح بعد هوية مالكي هذه الشركة، كما طرحت تساؤلات عن مصير برنامج وزارة العمل المعروف بـ National Vocational Qualification الذي كانت الحكومة تتباهى به قبل بضع سنوات لمواجهة الانتقادات الموجهة لها آنذاك حول انتهاكات حقوق الانسان.وهناك خشية من ان يكون الاجانب الذين يتم تجنيسهم بوتيرة مقلقة جدا هم اول المستفيدين بشكل اساسي من هذه المبادرات.

● ومن غريب الصدف ان يعقد في الفندق نفسه وفي مساء اليوم نفسه وتحت رعاية الوزير نفسه احتفال خاص بمناسبة «حصول البحرين على المرتبة الاولى عربيا في مجال التنمية البشرية». وكان من بين الحضور الذين تم تكريمهم الدكتور فيصل عبد القادر، مدير مكتب برنامج التنمية التابع للامم المتحدة، وهو سوداني الجنسية، وتتردد شائعات غير مؤكدة عن حصوله الجنسية البحرينية تكريما له على جهوده لمنح البحرين المرتبة الاولى في مجال التنمية البشرية على مدى السنوات الخمس الماضية. ويتمنى المواطنون ان تحظى بلادهم بالمراتب العليا بين دول العالم بجدارة وذلك عندما تسود قيم العدالة والحرية وبناء الانسان وتمنية الموارد البشرية.

● وقد لوحظ في السنوات الاخيرة احالة الكثيرين من البحرينيين في القطاعين الخاص والعام على التقاعد المبكر. ويحدث هذا في ظل انخفاض الراتب التقاعدي وغلاء المعيشة. فمثلا شركات بابكو وطيران الخليج وبلكسكو وبتلكو والبنك الاهلي المتحد وبنك كرندليز والدرفلة تحيل الموظفين على التقاعد براتب منخفض. ويطالب الشارع البحريني الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة لصندوق التقاعد الحكومي بزيادة المعاش التقاعدي. وسيقوم بنك الخليج المتحد باحالة ٢٧٠ موظفا اغلبيتهم بحرينيون على التقاعد المبكر بدون رغبتهم.

● وعلى صعيد آخر علم ان اول فندق بالمحرق سيكون جاهزا في الصيف المقبل. وسوف تقوم شركة «موفينبيك» السويسرية بادارة المشروع الذي يضم كذلك مركزا تجاريا، وسوف تبلغ تكلفته خمسة ملايين دينار بحريني (حوالي ١٤ مليون دولار) ويملكه الشيخ علي بن خليفة، نجل رئيس الوزراء وزير المواصلات. ويقع الفندق والمركز التجاري بين مقر شركة طيران الخليج ومركز المسافرين بمطار البحرين الدولي، ويحتوي على خدمات عديدة منها مطعم ومقهى يبقى بعضها مفتوحا على مدار الساعة. وتجدر الاشارة الى ان رئيس الوزراء يملك عددا من أكبر الفنادق في البحرين وأفخمها، ويعتبر دخول نجله مجال التجارة مع احتفاظه بحقيبته الوزارية، استمرارا للنهج الذي أديرت به البلاد على مدى ربع قرن، ولا يبدو ان مشروع الاصلاح يحتوي بنودا تنظم العلاقة بين السياسة والتجارة في بلد محدود الموارد مثل البحرين.

ومن نتائج تلك السياسة استشراء الفساد في وزارات الدولة عبر دفع الرشاوى والمحسوبية. ففي وزارة الداخلية اصبح التعاطي بالرشوة ممارسة يومية خصوصا في ما يتعلق باصدار الجوازات ورخص السياقة. ويتقاضى المسؤولون في هذين المجالين مبالغ كبيرة من المواطنين لتسهيل مهماتهم. واستغل ضباط التعذيب في السنوات الاخيرة مناصبهم لسلب اموال عائلات المعتقلين، حيث فرضوا عليها دفع مبالغ تصل الى آلاف الدنانير للافراج عن المعتقلين الابرياء. ويتعاطى بعض موظفي وزارة الاسكان بالرشوة لتمرير الطلبات. ويؤكد المتعاملون بقضايا تأشيرات الاجانب ان الرشوة ضرورية للحصول عليها بسرعة وبالالتفاف على القانون. والامر نفسه ينطبق على بعض موظفي البلديات الذين يتقاضى بعضهم رشاوى كبيرة لتمرير طلبات من يدفع مبالغ كبيرة في مايتعلق برخص البناء ومسح الاراضي وغير ذلك.

١٠ اغسطس

● عبّر شعب البحرين الليلة الماضية عن تضامنه الكامل مع الشعب الفلسطيني ورفض السياسات الامريكية والاسرائيلية ضده. جاء ذلك خلال المسيرة الشعبية الحاشدة التي خرجت بعد صلاة العشاء وشارك فيها آلاف المواطنين رافعين الشعارات والهتافات والاعلام. وجاءت المسيرة بدعوة من جمعية مناهضة التطبيع واللجنة الاهلية لدعم الانتفاضة. وأصدرت الجمعيات الاخرى مثل جمعية التوعية الاسلامية وجمعية الاصلاح دعوات للمشاركة فيها. وقبل خروج المسيرة شارك عدد من الناشطين من مختلف الاتجاهات في لجنة تحضيرية لتنظيمها. وكان من بين المشاركين علماء دين واكاديميون ومثقفون. كما كان حضور المرأة كثيفا وسط الهتاف الحماسي الحار. وألقيت في نهاية المسيرة كلمات عن جمعية مناهضة التطبيع واللجنة الاهلية لدعم االانتفاضة وجمعية الاصلاح وجمعية التوعية الاسلامية. ورفعت هتافات مناهضة للسياسات الامريكية وضد الارهاب الاسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني. كما تم حرق العلمين الامريكي و الاسرائيلي وكذلك دمية لرئيس الوزراء الاسرائيلي، اريل شارون. وبرغم هذا الحماس كانت هناك بعض الظواهر السلبية تمثلت بقلة التنسيق بين المنظمين واختلاف الشعارات المرفوعة. ومع ذلك عبّرت المسيرة عن شعور صادق من ابناء ا لبحرين تجاه شعب فلسطين الذي يعاني شرور الاحتلال يوميا.

● وفي هذا اليوم تطرق العديد من خطباء الجمعة للوضع الفلسطيني مستنكرين الممارسات الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وكذلك السياسة الامريكية التي تدعم تلك السياسات. وطالبوا الحكومات العربية بدعم الانتفاضة ومواجهة السياسات الامريكية المعادية للعرب والمسلمين.

● وفي الوقت نفسه ما تزال مشكلة البطالة تقلق المواطنين، وقد تفاقمت في اليومين الماضيين بعد قيام احد العاطين عن العمل بمحاولة الانتحار بالقفز من الطابق الاول بمبنى وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية. وكان الموظفون قد رفضوا السماح له بمقابلة الوزير لمناقشة قضيته، الامر الذي دفعه لهذه الخطوة. وما تزال القضية معلقة بانتظار القرار السياسي بحلها والتوقف عن سياسات التأجيل ومحاولات الالهاء بتشكيل لجان غير فاعلة.

● ومن جهة اخرى استمرت عناصر تابعة لجهاز الامن الذي يديره الحرس القديم في مراقبة بعض الرموز المعروفة بصزورة استفزازية. وقد شوهدت سيارات تابعة لهذا الجهاز وهي تراقب احد المنازل بمنطقة جدحفص حيث كان بعض الرموز الاسلامية مجتمعين هناك. فقد كانت هناك سيارة «بيك أب» تويوتا لونها أبيض ورقمها ٥١٠٦٤وسيارة ميتسوبيشي لانسر لونها أخضر زيتي ورقمها ١٧٨٩٣٢. وتطالب المعارضة بوقف فوري لهذه الاستفزازات التي تعكر الاجواء وتشوش على المشروع الاصلاحي.

● وعلى صعيد آخر عبّر مواطنون مهتمون بشؤون صيد الاسماك عن قلقهم ازاء تكرر حوادث القرصنة البحرية ضد الصيادين البحرينيين. فقد سجلت عدة حالات من هذا النوع تعرض الصيادون فيها الى اعمال قرصنة بحرية ادت الى اثارة الرعب والقلق في نفوسهم. ففي حالات اربع على الاقل قام مجهولون يستخدمون زوارق سريعة باطلاق النار في الهواء لترويع الصيادين قبل انتشال كل ما لديهم من ممتلكات واسماك وصناديق حافظة. وهناك استغراب من عودة ظاهرة القرصنة بهذه القوة وعجز شرطة خفر السواحل عن مواجهتها.

١٣ أغسطس

● عشية الذكرى الثلاثين لاستقلال البلاد عن بريطانيا لوحظ غياب غيرمفهوم لاية اشارة لهذه المناسبة المهمة. ولم يشر الاعلام الرسمي ولا كتّاب الاعمدة الى هذه المناسبة برغم اهميتها الوطنية وبرغم وجود اتفاق وطني عام بشأنها. فقد اكملت بريطانيا انسحابها العسكري من البحرين في منتصف شهر اغسطس ١٩٧١ بعد وجود استمر قرنا ونصفا. وقبل انسحابها اهتمت بريطانيا بأمن الخليج، واستقدمت ايان هندرسون في ١٩٦٦ ليكون على رأس القسم الخاص التابع لجهاز الامن ليحوّله الى واحد من اشرس اجهزة القمع في المنطقة. وكانت المعارضة قد دعت في السنوات السابقة الى احياء المناسبة سنويا نظرا لاهميتها، وبهدف اطلاع النشء الجديد على جانب مهم من تاريخ البلاد. وقد اعتادت الدول على اعتبار استقلالها مناسبة وطنية عامة يتم فيها استنطاق تاريخ البلاد وشحذ همم ابنائها لبنائها وتكريس موقعها واستقلالها. وفي لندن يقيم نادي الخليج الثقافي مساء الخميس المقبل ندوة خاصة بالمناسبة يحاضر فيها السير سيرير تاونسند، رئيس مجلس التفاهم العربي – البريطاني. وستكون محاضرته بعنوان: «الدور المتغير لبريطانيا في الخليج».

● وعلى صعيد آخر سرت موجة من الاستغراب والمرارة بعد تأكيد وزير العمل بان هناك حوالي ٥٠ الف عامل غير شرعي في البلاد. وقال ان العمال الاجانب يمثلون ٦٠ بالمائة من سوق العمل، وان الحكومة تسعى لزيادة العمال البحرينيين بمعدل ٥ بالمائة سنويا. وطرحت تساؤلات كثيرة عن الاسباب التي ادت الى هذا الوضع المزري الذي يضر المواطنين ولا يفيد العمال الاجانب ضمن نظام ما يسمى «فري فيزا».

● ومن جهته اعتبر سفير بنغلاديش لدى البحرين ان موضوع «فري فيزا خطير جدا لكل الجاليات في البحرين» متمنيا «ان تسفر الجهود المركوة من سفاردات الدول ال معنية ووزارتي الداخلية والعمل عن حل لها». وقال السفير الذي عين مؤخرا انه يسعى لاستيعاب وضع العمال البنغلاديشيين الذين يعملون وفق «فري فيزا». واضاف انه اخبر المسؤولين بان اغلب هؤلاء كان قد دخل البلاد بشكل شرعي كعمال، و «بشكل او آخر سمح لهم كافلوهم الاصليون بالعمل في اي مكان، وفي مثل هذه الحالة فان كلا من

يوميات البحرين في شهر أغسطس ٢٠٠١

العمال واصحاب العمل مسؤولون عن تعقيد الوضع».

● ومع تصاعد القلق ازاء تباطؤ مشروع الاصلاح السياسي بدأ كتّاب الاعمدة يشيرون الى ذلك بشيء من الخجل احيانا والصراحة احيانا اخرى. وقال سعيد الحمد : «من حق كثير من الزملاء الكتّاب كما هي من الاغلبية الصامتة القلق على المشروع البحريني الاصلاحي الديمقراطي الموعود من بعض المظاهر او بالادق من بعض المظاهر التي بالفعل تثير القلق لكننا لا نريد لهذا القلق ان يأخذ أبعادا وأحجاما». وأضاف: « لا نريد القلق ان يتحول الى هاجس شبيه بما سمي يوما «بالهاجس الامني» فكانت مشجبا علقت عليه كل أسباب تأجيل وتعطيل مشاريع التغيير والتطوير السياسي». واعتبر ان «المظاهر السلبية المقلقة التي تجسدت مع لحظة الانفراج ومع بدء المتغيرات والتحولات الجديدة هي في الواقع مظاهر وظواهر جاء من احشاء ومن اعمالق الحالة السابقة وجاءت بأسباب تراكماتها وهي بالضرورة من مخلفاتهتا وستنتهي بحدودها بل انا ستنتيهي حين يترسخ ال مشروع وتثبت أر/انه و ركائز».

● وذكرت انباء لم تتأكد بعد ان الدكتور فيصل عبد القادر، مدير المكتب الاقليمي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي، سوف ينقل الشهر المقبل الى مصر، وان شخصا سوريا سوف يحل محله. وذكر المصدر ان الدكتور عبد القادر مستاء من هذه الخطوة. وكانت البحرين قد حصلت على المرتبة الاولى في التنمية البشرية بين الدول العربية، منذ استلام الشخص المذكور مسؤولية المكتب، ونقل عنه ان شعوره بالاستياء نابع من عدد من العوامل من بينها عدم الاعتراف الرسمي بدوره في تحسين صورة البحرين خصوصا خلال الانتفاضة الشعبية.

١٥ أغسطس

● في مثل هذا اليوم قبل ثلاثين عاما انتهى عهد الحماية البريطانية في البحرين وبدأ عهد جديد في البلاد باعلان قيام دولة البحرين المستقلة على امل ان تعيش في ظل حكم القانون والمشاركة الشعبية والحرية والديمقراطية. وفي العام نفسه انضمت البحرين لعدد من المنظمات الدولية من بينها الامم المتحدة وجامعة الدول العربية. واستغرب المواطنون والمراقبون من عدم اكتراث الحكومة بالمناسبة في الوقت الذي سخّرت فيه وسائل الاعلام لتغطية تخرج نجل وزير الدفاع من كلية ساندهيرست البريطانية وبثته القناة الفضائية البحرينية كخبر أول قبل يومين. وكانت الحماية البريطانية قد انتهت بقرار بريطاني لاسباب عديدة. وفي ١٥ اغسطس ١٩٧١ رفع المقيم السياسي البريطاني في الخليج، السير جيفري آرثر المذكرة التالية للشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة: «لي الشرف ان اشير الى المباحثات التي جرت بين عظمتكم وبيني بشأن إنهاء مفعول العلاقات التعاهدية الخاصة المبرمة بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ودولة البحرين وتوابعها، وبشأن رغبة حكومة عظمتكم في ان تستعيد دولة البحرين المسؤولية الدولية الكاملة كدولة ذات سيادة ومستقلة. ونيابة عن حكومة المملكة المتحدة أقترح ما يلي:

إنهاء مفعول العلاقات التعاهدية الخاصة المبرمة بين المملكة المتحدة ودولة البحرين، لكونها تتنافى ومسؤولية البحرين الدولية الكاملة كدولة ذات سيادة ومستقلة. وذلك اعتباراً من تاريخ هذا اليوم.

إبطال مفعول الاتفاقات الخاصة المعقودة في ٢٣ ديسمبر عام ١٨٨٠ و١٣ مارس ١٨٩٢ وغيرها من الاتفاقات والارتباطات والتعهدات والترتيبات القائمة بين المملكة المتحدة ودولة البحرين والناتجة عن العلاقات التعاهدية الخاصة بين دولتين وذلك أعتباراً من تاريخ اليوم نفسه .

ان تستمر العلاقات بين المملكة المتحدة ودولة البحرين مسيرة بروح الصداقة الوطيدة والتعاون. ولتحقيق ذلك تبرم معاهدة صداقة تنظم العلاقات بين الدولتين في المستقبل

فاذا كانت الاقتراحات المذكورة آنفا مقبولة من قبل حكومة عظمتكم، فلي الشرف ان أقترح ان نعتبر المذكرة وجواب عظمتكم بالموافقة عليها انهما تشكلان معاً اتفاقية بين الحكومتين في هذا الموضوع، يسري مفعولها من تاريخ هذا اليوم».

وفي اليوم نفسه بعث الشيخ عيسى مذكرة الى المقيم السياسي جاء فيها ما يلي: «يسرني أن أؤكد ان المقترحات المبينة في مذكرة سعادتكم هي مقبولة لدى حكومتي وان مذكرة سعادتكم وجوابي عليها يشكلان معاً اتفاقية بين الحكومتين يسري مفعولها اعتباراً من تاريخ هذا اليوم».

● من جهة اخرى أدلح دبلوماسيون غربيون الى ان سياسة القمع والاستبداد في السابق كانت وراء انعدام امن البلاد واستقرارها. ونقلت وكالة أنباء رويتر عن «دبلوماسيين ومحللين» ان «المخاوف حول امن واستقرار البحرين هدأت بشكل كبير بعد اصلاحات سياسية واقتصادية اعلنها مؤخرا امير البلاد واتخذ خطوات لتنفيذها». واضافوا انه منذ تقلد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الحكم بعد وفاة والده في عام ١٩٩٩ اظهر رغبة متزايدة في تقبل الحاجات السياسية والاقتصادية لشعبه. لكنهم أشاروا الى «ان عملا ضخما يجب تنفيذه لترجمة تعهداته الى عمل ملموس». ونقلت الوكالة عن دبلوماسي قوله: «ليس هناك مخاوف على المستوى الامني. بل هناك رغبة لعمل التغييرات اللازمة على المستويين السياسي والاقتصادي ولكن المخاوف الامنية الآن في البحرين اصبحت ماضيا». وأضافت الوكالة: «اثنى الشيخ حمد الذي تستضيف بلاده الاسطول الخامس الاميركي على مظاهرة سلمية يوم الخميس الماضي لشجب الهجمات الاسرائيلية على الفلسطينيين. واشعل المتظاهرون الغاضبون ومن ضمنهم غير بحرينيين ونساء النار في العلمين الاسرائيلي والامريكي. وفي الماضي كانت قوات الامن البحرينية تتدخل مستخدمة الغازات المسيلة للدموع في بعض الاحيان لتفريق المظاهرات». ونسبت الوكالة الى الاستاذ حسن مشيمع الذي سجن لمدة تزيد على خمس سنوات بسبب نشاطاته السياسية قوله: «هذا هو الاتجاه الصحيح. هذه بداية تطبيق الديمقراطية في البحرين». واضاف مشيمع الذي شارك في المسيرة يقول ان مساندة الامير للمسيرة هي ظاهرة صحية». لكنها اضاف: «الى جانب الكلام نحتاج الى اشياء عملية وهذه تزيل كل المخاوف سواء من قبل الحكومة تجاه الشعب او من قبل الشعب تجاه الحكومة».

● كما قال عبدالوهاب حسين وهو ناشط بحريني »ان قرارات الامير التي سمحت بعودة النشطاء والمعارضين من الخارج والذين ظل بعضهم منفيا لفترات دامت حوالي ٣٣ عاما ادت الى زيادة الامن والاستقرار في البلاد».واضاف: «سمو الامير عندما سمح للمبعدين بالعودة كان على علم واضح بأنهم سيقومون بدور سياسي بارز داخل البلد» مضيفا «ان عودة النشطاء ساعدت على زيادة الامن والاستقرار في البلد».

قام الشيخ عبد الرحمن بن جابر آل خليفة، القاضي بمحكمة امن الدولة السيئة الذكر التي أمر سمو الامير بحلها، بتوزيع اوسمة على بعض مسؤولي وزارة العدل. واستغرب المواطنون من اختيار هذا القاضي لتوزيع الاوسمة وهو الذي كان يوزع احكام السجن الظالمة على المئات من ابناء البحرين على مدى اكثر من عشرين عاما بدون شفقة. وكان يؤسس احكامه على الاعترافات المنزوعة تحت التعذيب ويعقد المحاكمات بصورة سرية، ويمنع المتهمين من حق الاستئناف، ولم يأمر ابدا بالتحقيق في شكاوى التعذيب.

٢٠ اغسطس

● أشار بعض رموز المعارضة الى تلكؤ الاصلاحات السياسية المنتظرة في البلاد، واعتبروا ما تحقق منها حتى الآن غير كاف. وقال المحامي عبد الشهيد خلف في تصريح لوكالة انباء رويتر «ان القانون الحالي الذي ينظم عملية انشاء الجمعيات الاهلية غير دستوري»، وطالب بتعديل هذا القانون لانه «يحظر الانشطة السياسية للجمعيات الاهلية». وقالت الوكالة ان المعارضة «احتجت بشكل خاص على تأخر الحكومة حتى الآن في الموافقة على طلبات تشكيل احزاب وجمعيات سياسية في اطار التعديلات الدستورية» وقالت الوكالة ان المعارضة «رفضت ايضا القرار الصادر الشهر الماضي بضرورة الحصول على موافقة السلطات قبل تنظيم اي تجمع سياسي». ونسبت الى السيد عبد الرحمن النعيمي قوله انه «قدّم منذ حوالي شهر ونصف طلبا بتأسيس جمعية سياسية تحمل اسم العمل الديمقراطي الوطني ولم يتلق ردا حتى الآن... كما ينتظر حوالي ٩٠ من المحامين ورجال الدين الشيعة الموافقة على طلب تأسيس جمعية الوفاق الوطني الاسلامية».

● وبمناسبة ذكرى الاستقلال كتب الاستاذ عبد الرحمن النعيمي مقالا جاء فيه ان «الانسحاب العسكري البريطاني ضرورة ومصلحة بريطانية حيث كان المسؤولون البريطانيون يرون امكانية الحفاظ على مصالحهم عبر الاتفاقات الاقتصادية والسياسية والتوصل الى نظام امني اقليمي يحفظ مصالح القوى الكبرى بالدرجة الاساسية، ويطور الاوضاع في عموم المنطقة حسب موازين القوى بين الاطراف المتصارعة الدولية والاقليمية». وقال ان البحرين كانت في تلك الفترة تفتش عن حلول سياسية لاوضاع داخلية طبعت التاريخ المعارض لهذه الجزر، حيث كان المطلب الشعبي الاساسي منذ بداية القرن العشرين هو المشاركة الشعبية في صنع القرار واخراج الاجنبي من صناعة القرار المحلي، وتحقيق المطالب الشعبية في الحريات العامة». وعرض الكاتب جانبا من التاريخ النضالي للحركات السياسية في الخمسينات والستينات، وكذلك مرحلة التحول الى الدولة بعد الانسحاب. وانتهى المقال الى القول ان ستة اشهر من الانفراج السياسي «كشفت عن بطء شديد في الاداء الحكومي وعن عجز الحكومة عن استثمار هذه الاجواء الايجابية للتخلص من سلبيات المرحلة السابقة، وخلق اجواء تستنهض الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتحول البلاد الى ورشة عمل كبيرة تشعر جميع المواطنين من التجار والصناعيين الى العمل والحرفيين وكافة قوى المجتمع بان الانفتاح السياس قد فتح الابواب لاستنهاض كافة القطاعات».

● ومن جهة اخرى استمر الدعم الشعبي لابناء فلسطين، وعبر عدد من خطباء الجمعة عن التضامن مع ضحايا العدوان الاسرائيلي. وتطرق الشيخ عيسى احمد قاسم الى القضية مطالبا الحكومات العربية والاسلامية بمواقف اكثر جدية تجاه القضية، مستنكرا الصمت الكبير على الصعيد السياسي وداعيا الى شحذ الهمم لاسترجاع الحق الفلسطيني.

ما يزال الغموض يلف قضية تزوير العملة البحرينية قبل ثلاثة اعوام، اذ التزمت الحكومة الصمت ازاءها ولم تفصح عن تفصيلاتها. وكان جهاز الامن البحريني قد قام في وقت سابق من هذا الشهر باعتقال شخصين يحملان جوازي سفر قبرصيين، ولم يعرف شيء عن مدى ارتباطهما بعملية التزوير برغم ان تقارير ذكرت ان الاعتقال جاء في اطار البحث في تلك القضية. وكان بصحبة هذين الشخصين ثالث يحمل الجنسية الاردنية. ويعتقد ان هناك بعدا دوليا لهذه القضية التي راح ضحيتها عدد من المتعاملين بصرف العملة، كما تضرر الاقتصاد البحريني بتبعاتها. وقال احد المصرفيين الدوليين ان حكومة البحرين مطالبة بتوضيح الموقف والكشف عن الجهات التي تقف وراءها.

يوميات البحرين في شهر أغسطس ٢٠٠١

٢٢ أغسطس

● رفضت شركة البحرين للاتصالات اعادة توظيف ٥١ مواطنا فصلوا من وظائفهم تعسفيا خلال الحقبة السوداء. وقال هؤلاء المفصولون لصحيفة «الايام» ان رفض الشركة كان بحجة «عدم وجود وظائف شاغرة تتناسب مع مؤهلاتهم وعدم توافق متطلبات العمل ومهاراتهم». وفنّدوا الاسس التي اعتمدت الشركة عليها في قرارها قائلين ان الشركة اعادت توظيف مجموعة من المفصولين الذين تنطبق عليهم الاوصاف نفسها. وبرغم الضغوط الكبيرة من قبل المفصولين فلم يتجاوز عدد الذين اعيدوا الى وظائفهم في الشركة سوى ٤٢ شخصا. وكررت الشركة مبرراتها لعدم توظيف هؤلاء برغم تدخل بعض المسؤولين. في تصريحات لاحد مسؤوليها. وما يزال مجلس ادارة الشركة برئاسة الشيخ علي بن خليفة آل خليفة، نجل رئيس الوزرا وزير المواصلات، يرفض الامتثال للقرار الاميري الذي يدعو لاعادة ابناء البحرين المفصولين من وظائفهم.

● و من جهة اخرى ما يزال الغموض يلف قضية تزوير العملة البحرينية التي حدثت قبل ثلاثة اعوام، وذلك بسبب صمت الحكومة ورفضها كشف الحقائق امام المواطنين. وكانت المحكمة الكبرى الاستئنائية الجزائية قد أصدرت يوم امس قرارا باطلاق سراح ثلاثة من الموقوفين، وهم بحرينيان واجنبي، بكفالة مالية في فضية «غسيل الاموال» بعد التحقيق معهم. وسوف يحالون الى المحكمة قريبا لمحاكمتهم. وكان احد البنوك الدولية العاملة في البحرين قد تقدم ببلاغ بخصوص عملية مالية مشتبه فيها تقدر بخمسين مليون دولار امريكي. كما ان مؤسسة نقد البحرين تلقت في ١٩ يوليو بلاغا من احد المسؤولين في بنك دولي يعمل في البحرين يفيد بقيام خمسة من رجال الاعمال ينتمون الى الجنسيتين القبرصية والاردنية، كانوا قد وصلوا الى البحرين مؤخرا، بتقديم ضمان بنكي مزور صادر عن بنك دولي آخر خارج البحرين بقيمة خمسين مليون دولار.

بثت شبكة NBC الامريكية فيلم «الاميرة والبحار» الذي يروى حكاية الاميرة البحرينية مريم آل خليفة والجندي الامريكي جيسن الذي هربت معه الى امريكا العام الماضي. ويعتبر الفيلم تشويها لصورة البلاد لانه ركز على بعض الجوانب السلبية في ما يتعلق بالزواج والعلاقات الغرامية وطرق الزواج. ويروّج الفيلم لنمط الحياة الغربية الذي يؤسس للعلاقات غير الشرعية بين الشباب والشابات. ومن خلال مشاهد الفيلم العديدة يتضح خطورة الاعتماد على الاجانب في مرافق الحياة الاساسية. ويروي الفيلم مسلسل العلاقة بين الفتاة والجندي الامريكي واشارات الى النظام وجهاز الامن والعادات الاجتماعية حول الزواج. ويعتبر بشكل عام دعاية سيئة وترويجا ضد القيم والعادات القائمة في بعض الاوساط.

● ومن جهة اخرى خصّص الصحافي سعيد الحمد عموده اليومي بصحيفة «الايام» هذا اليوم للكتابة حول «اعادة كتابة تاريخنا الوطني»، والحاجة «لاعادة كتابة تاريخ المرأة البحرينية انطلاقا من قراءتنا الوطنية». وتطرق الى اثنتين من نساء البحرين كان لهن دور في النضال الوطني في الخمسينات والستينات وهن بدرية وشهلة خلفان. اللتان «كانتا في مقدمة التظاهرات التي امتلأت بها الشوارع». وقال الكاتب «برزت بعد بدرية وشهلة أسماء نسائية ضمن التحولات الوطنية البحرينية الساخنة في الحقبة الماضية ثم اختفت ولم يسجل حضورها ومساهماتها ودورها، وهو ما يعتبر حلقة مفقودة في التاريخ الوطني». واعتبر ان تلك الكتابة «تعيد للمنسيين حقهم التاريخي». وتجدر الاشارة الى ان المرأة البحرينية كان لها دور بارز في الانتفاضة الشعبية المباركة في النصف الثاني من التسعينات، فقد اعتقلت وعذّبت واستشهدت وأبعدت من البلاد قسرا. ونحن مع الدعوة التي اطلقها الزميل سعيد الحمد لاعادة كتابة تاريخ نضال المرأة البحرينية خلال نصف القرن الاخير.

٢٤ اغسطس

● فيما تمر الذكرى السادسة والعشرون لتعليق العمل بدستور البلاد وحل المجلس الوطني، ما يزال المواطنون بانتظار الاعلان عن موعد اعادة العمل بذلك الدستور وتحديد موعد الانتخابات البرلمانية. فبرغم مرور قرابة الثلاثين شهرا على تولي سمو الامير مقاليد الحكم بعد وفاة والده، ما يزال الغموض يلف هذه القضية، برغم ان خطوات ايجابية عديدة قد اتخذت خصوصا منذ مطلع هذا العام. فقد أطلق سراح جميع السجناء السياسيين وسمح بعودة المبعدين والغي قانون امن الدولة ومحكمة أمن الدولة. وبهذه الاجراءات تم احتواء المشكلة الامنية التي أساءت لسمعة الحكومة في المحافل الدولية، وانعكست ايجابا على صورة حكم الشيخ حمد. ولكن بقي الجانب السياسي غير واضح المعالم حتى الآن. وكل ما هو معروف ان هناك لجنة خاصة اوكلت لها مهمة تغيير دستور البلاد الذي وضع بعد الاستقلال والذي علق الامير السابق العمل به بعد يوم من قيام رئيس الوزراء بحل الحكومة في ٢٥ اغسطس ١٩٧٥. ونجم عن ذلك دخول البلاد حقبة سوداء لم تشهد مثلها في تاريخها المعاصر. واستمر التوتر السياسي طوال ربع القرن الماضي حتى اشتعلت الانتفاضة الشعبية المباركة في ديسمبر ١٩٩٤ لتعيد قضية الاصلاحات السياسية الى واجهة الاحداث وتضع البحرين على الخريطة العالمية. وكان هناك امل بان يتمخض عن المشروع الاصلاحي لسمو الامير قرار واضح بشأن اعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني، ولكن لم يحدث ذلك حتى الآن. وما زالت المطالبة بذلك مستمرة لان البلاد محكومة في الوقت الحاضر بقرارات اميرية وليس بالدستور. وترتفع بين الحين والآخر صيحات المطالبة مجددا بعودة الحياة الدستورية والممارسة البرلمانية في اقرب فرصة.

● وحول المناسبة كتب الاستاذ عبد الرحمن النعيمي بجريدة «اخبار الخليج» مقالا طرح فيه خلفية لما حدث قبل ربع قرن بشيء من التفصيل. وتطرق الى فرض قانون امن الدولة وكيف انه ادى الى اعتقال المناضلين من جميع التوجهات السياسية. واضاف: «لم يتوقف نضال شعب البحرين وقواه الوطنية والديمقراطية والاسلامية عن المطالبة باعادة العمل بالدستور واعادة الحياة البرلمانية والغاء قانون امن الدولة طيلة الفترة المنصرمة، وقدم شعبنا الكثير من التضحيات لتحقيق هذه المطالب، من الشهداء والمعتقلين والسجناء السياسيين والمبعدين، حتى تولى سمو الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الامور بعد وفاة والده في ٦ مارس ١٩٩٩، ودشن عده بخطاب سياسي واعد». وخلص الى القول: «بالرغم من اهمية تغيير العقلية التي تسود الحكومة، واستبدالها بعقلية قانونية سياسية وليس عقلية امنية بوليسية، فاننا بحاجة ماسة الى المجلس الوطني بأسرع وقت ممكن ولا يجب التمطيط وتأخير حق الشعب في المشاركة السياسية عبر المجلس الوطني المنتخب الكامل الصلاحيات التشريعية والرقابية».

● ومن جهة أخرى صدر أمر اميري بتشكيل المجلس الاعلى للمرأة، وعينت الشيخة سبيكة بنت ابراهيم آل خليفة، رئيسة للمجلس الذي يتكون من ١٤ عضوا من النساء البحرينيات. وحدد الامر الاميري للمجلس ١١ اختصاصا منها اقتراح السياسة العامة في مجال تنمية وتطوير شؤون المرأة في مؤسسات المجتمع الدستورية والمدنية، وتمكين المرأة من اداء دورها في الحياة العامة، ووضع مشروع خطة وطنية للنهوض بالمرأة، وحل المشكلات التي تواجهها. وعبرت نساء بحرينيات عن ارتياحهن لهذا الامر. وفي الوقت نفسه لم يخف بعض رموز المعارضة عدم ارتياحه من استمرار العمل وفق الاوامر والقرارات الاميرية المطلوبة لحل بعض الاشكالات فقط وليس ان تصبح نمطا ثابتا للتعامل وصدور القرارات الرسمية الملزمة. ولفت هؤلاء الى ضرورة اعادة الحياة الى السلطة التشريعية والاستناد الى دستور البلاد في الخطوات التي تنظم حياة المواطنين وتؤطر علاقاتهم مع الحكومة.

٢٨ اغسطس

● يواجه مشروع الانتخابات البلدية الذي أعلن عنها قبل عامين عقبات متواصلة تبعث على القلق. فقد تم تحويل مسودة المشروع الى مجلس الوزراء تحت عنوان الرغبة في توسيع المشاركة الشعبية فيه، بدون مزيد من ا لايضاح. وهذا يعني ان المشروع سوف يتأخر اكثر بحجة اعادة صياغة المسودة. وكانت ابناء سابقة قد اشارت الى ان هناك توجها حكوميا لتأجيل الانتخابات البلدية الى ما بعد الانتخابات البرلمانية التي لم يحدد موعدها بعد. وما يزال المشروع غير واضح المعالم، وما اذا كان يهدف لتشكيل مجلس بلدي واحد، كما هو الحال في الكويت، ام مجالس بلدية متعددة. وعندما اعلن عن المشروع كلفت لجنة خاصة بصياغته وعرضه على الحكومة، ويتوقع ان يطلب منها مجددا اعادة النظر فيه بعد ما طرح عن رغبة سمو الامير في توسيع المشاركة. وتجدر الاشارة الى ان البلاد تحكم بالاوامر الاميرية حتى الآن، بينما لا يزال الدستور معلقا. وقد صدرت في الشهور الاخيرة اوامر بتشكيل عدد من المجالس واللجان من بينها لجنة تغيير الدستور ولجنة تفعيل الميثاق واللجنة الوطنية للمجالس البلدية واللجنة الوطنية للباحثين عن العمل ولجنة تابعة لوزارة العمل مهمتها وضع استراتيجية لاحتواء ازمة البطالة. واخيرا تم تشكيل المجلس الاعلى للمرأة، وجميع هذه القرارات جاءت بأوامر او مراسيم اميرية، ولم تمارس عملية الانتخاب في اي منها، الامر الذي يعتبر ظاهرة مقلقة لا تستقيم مع المشروع الاصلاحي الذي طرحه سمو الامير.

● ومن جهة اخرى استلمت اللجنة العامة لعمال البحرين المسودة التي رفعتها الى منظمة العمل الدولية بشأن تحول اللجنة الى نقابة عمالية. وقد طرحت المنظمة الدولية وجهات نظرها حول ما جاء في المسودة التي سترفعها اللجنة لجمعية المحامين البحرينية من اجل دراستها من الناحية القانونية. فاذا انهت الجمعية مهمتها فسوف تعقد جلسة الجمعية العمومية لاقرارها، بحضور ٩٠ شخصا يمثلون العمال البحرينيين في ١٨ شركة بحرينية. وبعده سوف يعرض المشروع على موظفي القطاعين الخاص والعام قبل رفعه الى ولي العهد. وفي ضوء ذلك سوف تعلن اللجنة تحولها الى نقابة عمالية. والامل ان يتم هذا التحول الى العمل النقابي المشكوف، ولكن بشرط ان يسبق ذلك سياسة تصالحية توقف استيراد العمالة الاجنبية الى البلاد واتخاذ خطوات عملية للتخلي عن التمييز على اسس عرقية وطائفية . وعلى وجه الخصوص ما تزال وزارتا الداخلية والدفاع ترفضان اتخاذ قرار توظيف العامل البحريني قبل ان تضطره الاوضاع الى مغادرة البلاد والسكن في منطقة اخرى اكثر تحرضا.

● وفي الندوة التي عقدت بنادي العروبة الاسبوع الماضي حول حقوق الانسان في الاسلام تحدث الدكتور منصور الجمري ، محاولا ايجاد توافق بين الاطروحات الاسلامية وما هو مطروح في الساحة الدولية من مفاهيم حديثة. واستعرض مواقف بعض العلماء المسلمين عبر التاريخ الاسلامي حول تلك الحقوق. وبعد المحاضرة طرحت مداخلات عديدة كان بعضها مهما. فقد قالت مديرة مدرسة سابقة انها طليقة لاحد موظفي جهاز الامن وانها تعرضت للتهديد بالاغتصاب من قبل الجلادين في المعتقل اذا لم توقع على ما يريدونه. حدث ذلك بعد التصويت على الميثاق، وكانت تتعرض للمراقبة الدورية من قبل سلطات الامن، ويأتي بعضهم احيانا الى منزلها لتهديدها. وقال معتقل سياسي آخر ان وزارة الداخلية لا تزالت تحتفظ بجواز سفره وانه رفع ثلاث دعاوى ضد الوزارة ولكن المحكمة ترفض النظر فيها. وقال انه يعاني من مرض القلب وان السلطات صادرت ملفه الصحي لانه كان مصابا بالمرض اثناء وجوده في المعتقل.

اذا قامت دولة القانون فستسمح بالمعارضة

لم تسقط الراية ولم تتوقف قافلة الباحثين عن مستقبل أفضل لهذه الجزيرة الصغيرة، ولم يشعر المناضلون بالاعياء، فهم يعلمون انهم ورثوا الامانة عن أسلافهم الذين زُلزلوا في الارض وأوذوا ونكل بهم فما ضعفوا وما استكانوا، وما استسلموا وما خنعوا. لا يريد هؤلاء الا الاصلاح واعتدال الامور، لكي يعيش ابناء هذه الارض في عيش كريم بعيدا عن الغلواء والتشاحن. ولا يتطلعون الا لبلد يحكمه القانون يخضع الجميع له ويلتزمون به وبدافعون عنه. من اجل هذا قدّمت التضحيات عبر العقود، فدخل السجن الألوف ونفي مثلهم في بقاع الارض، واستشهد غير قليل من شباب الامة. واليوم تلوح بشائر النصر بالتخلي عن عقلية القمع والاستبداد والقهر ومنطق الغلبة. والنصر المعني يتصل بسيادة معاني الخير بدلا من منطق الشر، وشياع مفاهيم حقوق الانسان بدلا من قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة، والسماح للرأي الآخر بالتعبير عن نفسه. فاذا تحقق شيء من ذلك فبفضل الله اولا وتضحيات ابناء اوال ثانيا ووجود رغبة الاصلاح في نفس الحاكم ثالثا. ويحدونا الامل ان تتحرك قيم الخير في النفوس فتزول العصبية الذميمة والعجرفة وحب الثأر والانتقام.

مسيرة النضال متواصلة في عهد الاصلاح كما كانت قبله، فالمشروع الذي كثر الحديث عنه ما يزال يزحف على بطنه، يتوقف كثيرا ويقطع خطوات بطيئة في زمن طويل. الزمن يتحرك بلا توقف او تراجع، بينما يسعى اعداء الاصلاح الى وقف المسيرة واستئصال من يطالب به ويصر عليه. بالامس قالوا الاصلاح يبدأ بانتخابات شكلية لمجلس شورى غير ذي قيمة، وعندما فشلت اطروحتهم امام صمود المناضلين، عمدوا لمسايرة اطروحة الاصلاح الاميرية، لكن الجميع يعلم ان القاتل لا يكون مصلحا، والمعذب لا يستطيع ان يرى ضحاياه يناقشونه ويحاسبونه. انه يعتقد ان المبضع الذي يقطع به اوصال الابرياء هو عنوان وجوده وسلطته، ويرفض ان يتخلى عن منطق الاستئصال ومنع الرأي الآخر.

تتداخل المؤشرات والمظاهر في عهد «الاصلاح»، فلا يُعرف المصلح من المفسد، ولا يستطيع التمييز بين الديمقراطي والمستبد، فالاثنان يستعملان منطقا واحدا ويسيران ضمن الحشد الذي ظهر فجأة الى الوجود حاملا راية الانفتاح والديمقراطية والاصلاح. فهل كل المحتشدين سواء؟ وهل كل منهم اصلاحي حقا؟ ام ان للضرورات احكامها وهي تقتضي من اعداء الاصلاح ان يسايروه وينحنوا لرياحه؟ أمطلوب منا ان نقبل كل من لحق بالركب حتى لو كان ذا تاريخ أسود؟ ما أكثر ذوي التاريخ الاسود والذكر السيء! وما أصدق ابناء اوال في تعاملهم مع جلاديهم وقبولهم ما يتعللون به بدون الخوض في تفصيلاته. جميل ان يكون هناك حماس واسع لمفاهيم الخير، ورفض اوسع للشر وصنوفه وآلياته. لكن الخير والشر يتجسدان في البشر وليسا عنوانين منفصلين عن حياة الناس. ولا يحتاج الى تأكيد القول بان من مارس الظلم عقودا لا يمكن ان يتحول الى الحكم العادل بين ليلة وضحاها، ويستحيل ان يقبل الضحايا بجلاديهم حكاما، لان العدالة تقتضي ان ينال كل امرء جزاء ما اقترف من الذنب، ومنطقها لا يقبل ان يكافأ القتلة والسفاحون بالترقيات والتقدير.

هناك من يطرح مقولات بعيدة عن واقع الضحايا، ويصر على مقولة «عفا الله عما سلف» «لا يجوز نبش الماضي» ويطالب بفتح صفحة جديدة في اطر العلاقات الاجتماعية والسياسية خصوصا بين الحكم والشعب. ومن الصعب رفض المنطق الذي يدعو الى ذلك. لكن من الصعب ايضا القبول بمنطق فرض الامر الواقع بالقوة ومطالبة الضحايا بقبوله. فلدى هؤلاء مخاوف غير قليلة بسبب تجربتهم القاسية عبر العقود. فاليد التي تمتد لتمزيق جسد شاب أعزل مغلوب على امره في الزنزانات، واللسان الذي يطلق احكام السجن الظالمة تنفيذا لسياسات الكبار،، والقلم الذي استهوى مسح الاحذية والركوع للسفاحين، وغيرهم من «الحرس القديم» لا يمكن ان يسيّروا قافلة الاصلاح والتغيير. فهم اشد اعدائها واكثرهم تحسسا ازاءها. في ظل الحكم العادل لا يجد هؤلاء ملجأ من المحاسبة والعدالة. هذا هو المنطق الدولي اليوم، وهذا ما يطالب به ابناء البحرين. ليس مطلوبا القيام بمطاردات واسعة الا في نطاق ما يحفظ للقانون هيبته ويعيد للانسانية المعذبة كرامتها. حرام ان تنسى دماء الشهداء وتضيع حقوق الضحايا، حرام ان يساوم احد على حقوق الآخرين حبا للمصلحة الذاتية وركوبا مع جوقة المصفقين وماسحي الاحذية والمتسكعين على ابواب الظلمة والسفاحين.

العقل والمنطق والواقعية والتدرج والانتظار وسعة الصدر، كل هذه النعوت مطروحة كشرط لاستمرار مشروع الاصلاح. لكن من يدعم هذا المشروع يجد نفسه متوقفا عن السير وعاجزا عن التأثير على مجريات اموره. في الحركة الاجتماعية تبرز عوامل كثيرة خصوصا اذا كان ذلك في عهد الانفتاح والارتخاء.. فالغريزة البشرية تبحث عن الراحة والعدل وقيمة الانسان. ولذلك فهناك هرولة مستعجلة لمد الجسور مع بعض من كان يشعر برفض شعبي مطلق له ولسياساته واطروحاته. ليس مطلوبا استعمال اساليب العنف والتشدد ما دام الطرف الآخر يسمح بالكلمة والمعارضة وحرية التعبير، وما دام هناك متسع للحوار والتفاهم. فلكي ينمو مجتمع العائلة الواحدة يجب ان تسود قيم المساواة والحوار والتفاهم واحترام الكرامة والابتعاد عن الدسائس والمؤامرات. فاذا تحققت المطالب التي رفعت منذ اكثر من ستة عقود وفي مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد وأقصيت العناصر التي تسببت في الازمة فسيكون ذلك بداية لمستقبل واعد تتجسد فيه قيم الاسلام والانسانية، وتختفي قيم التخلف والحقد والتراجع.

قليلا من الصمود

أتحزن يا قلبي المستضاما ... وتأبى بان ترتخي او تناما
تعيش اللواعج ليلا وصبحا ... أما آن ان «لا تعادي النظاما»
ولجت الحياة بشيخوخة ... تهم فلا تستطيع القياما
أصابك منها عظيم الرزايا ... وتستقبل اليوم منها السهاما
الى الخلف تزحف يوم التحدي ... وتغمد عند النزال الحساما
عهدتك تصمد يوم النزال ... تحيّي بكلتا يديك الكراما
عرفتك تعشق رص الصفوف ... وترفض في أهلنا الانقساما
فما سر ان لا أرى السائرين ... بدربك إلا لماما لماما
فاياك اياك ان تستكين ... وتطلب في المجد الا السناما
وإياك إياك ان لا تكون ... بوجه الثعالب ليثا هماما
وُعدنا كثيرا وهيهات ننسى ... بان وراء الوعود التزاما
فاما الوفاء واما الرجوع ... الى الخلف ما أسوأ الاختصاما

تمهل قليلا وخل الزحاما ... وحلق لوحدك روحا وهاما
ولا يخدعنك جميل القوافي ... فان وراء الخطايا الكلاما
ودع للغنيمة من يبتغيها ... ليزدحم الطامعون ازدحاما
برغم الخطوب وكل المآسي ... تبسم فما أجمل الابتساما
تعيش القضية عنوان مجد ... وتهجر في القارسات المناما
تناضل من اجل فجر جديد ... وتقتحم الملحمات اقتحاما
طويل هو الدرب فيه الضحايا ... توجه للظالمين السهاما
تعالت على فرقة واختلاف ... فليس سواه يحل الخصاما
فصبرا على ما ترى من صروف ... ووطّد بحبل الاله اعتصاما
وللمم جراحا وكسّر قيودا ... وقل للشهيد سلاما سلاما
وقف شامخا مثل طود عتيد ... وعلق على منكبيه الوساما

بعد ثلاثين عاما على الانسحاب البريطاني - التتمة من ص ١

البريطانية تستعملها سابقا. وما ان اكتمل الانسحاب البريطاني حتى كانت الظروف مهيأة لوضع جديد تمارس فيه «الدول» الجديدة سيادتها وترتبط بالمنظمات الدولية والاقليمية. وبقيت اتفاقات الصداقة بين بريطانيا والخليج مستمرة طوال العقود الثلاثة الماضية، وما تزال المنطقة تعتبر منطقة نفوذ بريطاني. فالانسحاب العسكري البريطاني لم يؤد الى فراغ اداري او سياسي خصوصا ان الكيانات الجديدة اصبح بها مستشارون بريطانيون في اغلب المجالات، وما يزال الوضع كذلك حتى الآن. وتجدر الاشارة مثلا الى ان وزير الدفاع في عمان عندما قام السلطان قابوس بالانقاب كان بريطانيا، ورافق قابوس في رحلته الى القصر السلطاني بعد الانقلاب. وما يزال هناك «مستشارون» بريطانيون في اغلب دول الخليج الآن.

التركة البريطانية في الخليج كانت متعددة الجوانب. فعلى الصعيد الايجابي ورثت دول الخليج نظما ادارية ذات كفاءة عالية. لكن تلك التركة كان لها جوانبها السلبية ايضا. فقد اصبحت قضية الجزر الثلاث المتنازع عليها بين ايران ودولة الامارات العربية نقطة تماس ساخنة. وكانت القوات الايرانية قد سيطرت على تلك الجزر عشية الانسحاب البريطاني منها قبل ثلاثين عاما، ولم تحسم مسألة السيادة بشأنها. ويبدو ان بريطانيا كانت على علم بالانزال العسكري الايراني في الجزر، لكنها لم تقم بمنعه. وبقيت القضية عالقة حتى الآن. ولم تحسم قضية الحدود مع الكويت التي كانت قد مرت بأزمة كبيرة في العام ١٩٦١ بعد الاستقلال مباشرة. وبمرور الوقت ادى ذلك الى الازمة التي حلت بالمنطقة قبل عشرة اعوام. كما ان بريطانيا فشلت في تحديث النظام السياسي في دول الخليج، بل وقفت بوجه حركات المعارضة التي كانت تطالب بشيء من الديمقراطية. وفي البحرين تم انزال القوات البريطانية لقمع المتظاهرين في عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٥. ونصبت مسؤولين بريطانيين في اجهزة الامن، وكان هؤلاء يميلون الى الشراسة في التعامل مع ابناء المنطقة. ومع ما قيل عن تقاعد ايان هندرسون عن عمله في جهاز المخابرات البحريني فهناك فريق بريطاني قوي يتزعمه الكولونيل دونالد برايان المعروف بوحشيته في تعذيب ابناء البحرين. ومع ان الولايات المتحدة الامريكية قد اخذت الموقع البريطاني بمنطقة الخليج فما تزال بريطانيا تمارس قدرا من النفوذ مع حكام دول الخليج.. وهناك الآن صراع اقتصادي بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وصراع على الصفقات العسكرية كذلك. وقد بدأت دول خليجية في شراء الاسلحة الفرنسية لموازنة العلاقات مع بريطانيا.

تاريخ الوجود البريطاني بمنطقة الخليج ظاهرة مهمة تستحق الاهتمام لكونها تحتوي على خفايا غير معروفة ودهاليز يصعب على المواطن العادي الولوج اليها. وتبدو العلاقات البريطانية- الخليجية عاملا مهما في علاقات الطرفين السياسية، وستبقى كذلك لفترة قادمة. واذا فشل الوجود الامريكي في تطوير الوضع السياسي والاقتصادي وبقي على علاقاته الاستراتيجية مع الكيان الاسرائيلي، فسوف يكون لبريطانيا مجال للتدخل من اجل التوسط لحل التناقضات. يضاف الى ذلك ان الخبرات العلمية والفنية البريطانية في مجال تنفيذ الخطط ومواجهة التحديات الداخلية اصبح رأس مال تستفيد دول الخليج منه بشكل مباشر. لقد انتهى عهد الحماية البريطانية ولكن بدون وضوح أفق العلاقات الخليجية - البريطانية في ضوء الهيمنة الاقتصادي والسياسية على شؤون المنطقة. مطلوب فتح الملفات المتعلقة بالوجود البريطاني لاعادة قراءة تاريخ ذلك الوجود وذلك لمعرفة آلية التأثير على صنع القرار المحلي.